الفصل الثانى

السياسة فقط لترويض التعليم !

البعد السياسى للتعليم

حرصت معظم النظم السياسية ، وخاصة فى العصر الحديث على الهيمنة على التعليم ، إما بطريق مباشر كما رأينا فى النظم الاشتراكية ، والنظم الدكتاتورية ، أو بطريق غير مباشر عن طريق وضع النظم والقواعد والسياسة العامة ومراقبة تنفيذها والسير بمقتضاها ، وهذا يعكس إيمانا واضحا بالدور الخطير الذى يقوم به التعليم بالنسبة للنظم السياسية من حيث التمكين لها فى العقول والقلوب عن طريق عملية التنشئة التى يقوم بها . بل إن النظم التى تروج لمقولة ألا سياسة فى التعليم نفسها تؤكد هذا ، فالترجمة الحقيقية لهذه المقولة هو ألا سياسة مخالفة لسياسة النظام السياسى القائم ، بدليل أننا دائما نشهد أنشطة سياسية تقوم بها الحكومة المروجة لهذه المقولة من خلال مؤسسات تعليمية ، فكأن السياسة يسمح بها عندما تكون ترويضا للتعليم والمتعلمين ، لكنها تصبح ممنوعة ومحرمة عندما تسير فى اتجاه معاكس .

وإذا كنا سوف نقوم باستطلاع لما كتب بصحفنا بخصوص هذه القضية فلابد أن ننبه منذ البداية أن الغالب فيما كتب سوف يكون متصلا بالجامعات على الأرجح والأعم ، لأن الاشتغال بالسياسة عادة ما يبدأ فى هذه المرحلة العمرية التى تقابل مرحلة التعليم العالى والجامعى ، فضلا عما يقترن به هذا التعليم عادة من حرية نسبية فى الحركة والتفكير قياسا للتعليم قبل الجامعى .

ومن أوائل ما نقرؤه خاصا بقضيتنا هو ما كتبه د. إبراهيم صالح بأهرام ١٩٧٥/٦/١٧ بعنوان (اخلعوا السياسة من الجامعة) بمناسبة لقاء أشار إليه بين الرئيس الراحل أنور السادات قبل ذلك بأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية لمناقشة عدد من مشكلات وقضايا التعليم الجامعى . وقد رأى كاتبنا أن القضية المحورية وراء مشكلات التعليم الجامعى فى مصر هى الزج بالسياسة فى رحاب الجامعة . واستند فى ذلك إلى ما كان من حرص على إقصاء الشرطة والقوات المسلحة عن الاشتغال بالسياسة ، وذلك من أجل الحفاظ على درع الأمة عن متاهات السياسة ونأيا عن أساليبها ، لكى يظل متفرغا لمهمته الوطنية ، ونفس الشىء من حيث إبعاد القضاء عن السياسة لضمان استقلال القاضى وحيدته .

وبالنسبة للجامعات فقد رأى كاتبنا أنه لا خوف مما قد يتصوره البعض من أن تعانى الجامعة فى ظل هذه الدعوة من فراغ سياسى ، لأن ملء هذا الفراغ يقتضى يقتضى العودة بالجامعات إلى رسالتها الأولى بأن يملأ الفراغ باللقاءات العلمية والمناظرات الأدبية والندوات الفنية والمسابقات الرياضية كالمحاضرات الثقافية والمناظرات العلمية والأنشطة الرياضية من رحلات وغيرها . وفضلا عن ذلك فإن السبيل لمن يشاء ، سواء كان الأستاذ أو الطالب فى ممارسة السياسة يكون مقترنا بالوحدة السكنية وليس على أساس اعتبار الجامعة وحدة جماهيرية ، كما اتجه تفكير البعض فى ذلك الوقت حيث كان نقاش قد دار حول مستقبل التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) .

وشدد د. صالح على ضرورة النأى بالسياسة عن الجامعة ، وأن ذلك خليق بأن يعيد للجامعة سيرتها الأولى بأن يفرغ الأساتذة لرسائلهم العلمية ويعود الاقتناع بأن السبيل للرقى والتقدم هى الأعمال العلمية التى يقدمها أستاذ الجامعة ، وبأن يسود المناخ الجامعى الصلة الروحية بين الأساتذة بعضهم بالبعض الآخر وبينهم وبين الطلاب ، وبأن يرتاح وجدان الأستاذ ويعيش فى أمن روحى بأن سيف التقارير التى تمزق الأفئدة والوجدان لم يعد مسلطا على العقول والنفوس على السواء ، وخاصة إذا ما تعددت المنابر واعتصم البعض بمنبر السلطة ، وأخذ يسدد السهام أو يتبادلها مع الجالسين على المنابر الأخرى على اليمين أو اليسار على حد سواء .

وقد تحقق شيء من تخوف د.صالح . صحيح أن سياسة " التقارير " لم تعد قائمة ، لكن قلما يجروء أساتذة على الانضمام إلى حزب معارض ، نظرا لما يلمسه من إقصاء دائم لمن سولت لهم أنفسهم بذلك ، فضلا عن هواية المتسلقين على جدار السلطة فى الانضمام والترويج لحزب الحكومة ، حيث هو الضمان الأساسى لمن يريد أن يتولى منصبا جامعيا قياديا أو غيره .

وفى عددها الصادر فى الثانى من فبراير عام ١٩٩٨ أجرت سناء السعيد ، فى جريدة الأسبوع حوارا ذكيا ، مثل معظم حواراتها حقيقة ، مع د.مفيد شهاب وزير التعليم العالى وضح قضية العلاقة بين الجامعة والسياسة ، فعندما سألته المحررة عن حرمان الطالب من ممارسة أى نشاط سياسى فى الجامعة قال الوزير أن النشاط السياسى غير محرم ، وإنما المحرم هو النشاط الحزبى . " العمل السياسى مباح ومرغوب فيه وندعو إليه " .

ويبدو أن د.مفيد قد أجاب بما يراه هو شخصيا ، ذلك لأن واقع الممارسة يختلف عن ذلك ، ففى يوليو الماضى عقد الحزب الوطنى مؤتمره فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، فهل استثنى الحزب الحاكم من القاعدة ؟ وهل لو أراد حزب آخر أن يقيم مؤتمره يسمح له ؟ الإجابة الحقيقية عن السؤال الأول هى بالإيجاب وعن الثانى هى بالنفى . ثم إنه من الصعب الفصل بين مطلق السياسة وبين الموقف الحزبى ، فما أن تفرض قضية سياسية نفسها على مسار النقاش حتى يجد كثيرون أنفسهم يعبرون عن اتجاه حزبى ما ، حتى ولو لم يكونوا ضمن التنظيم الحزبى الممثل لوجهة النظر هذه .

وقد أوضح د. مفيد مفهومه للعمل السياسى فى الجامعة فقال أن المقصود به تربية سياسية بأن أعطيه تثقيفا سياسيا من خلال عقد الندوات والمحاضرات بحيث أشرح له قضايا البلد السياسية والداخلية ، وأدعو من أجله أساتذة يتحدثون فى الاقتصاد ، أستضيف وزير الخارجية ليشرح سياسة مصر الخارجية ، وليس معنى هذا فى نظر الوزير أن يملى على الطالب سياسة معينة وإنما يدعو من أجله المختصين والأساتذة

والخبراء والمسئولين لتزويده بالمعلومات حتى يستطيع بعد ذلك أن يحاور فى ظل معرفة مسبقة .

وهذا الكلام جيد فى حد ذاته أيضا ، ولكن ، يظل السؤال : هل يمكن للطلاب أن يدعوا خبيرا لأن يتحدث فى قضية تهم البلاد فى الجامعة ؟ إن الإجابة هى بالتأكيد سلبية ، لأن المصرح به فقط أى مسئول أو خبير داخل نطاق الاتجاه الحكومى ، والأمثلة كثيرة من الممارسة الواقعية ، حتى لقد ساد الآن عزوف عام عن دعوة أحد من خارج الجامعة ممن قد يحملون رأيا مخالفا ، بل نكاد نقول ، وساد عزوف ، ونهى حتى بالنسبة لأساتذة من داخل الجامعات لأنهم يقولون برأى مغاير للرأى الرسمى ، أو يوجهون نقدا لسياسة رسمية ، حتى ولو كان ذلك فى قطاع مثل التعليم ، وليس بالنسبة للقضايا السياسية .

وعندما قالت المحررة أن هناك من يخشى الشباب المحاور ويرى فى هذا خطرا على العملية التعليمية فى الجامعة ، أجاب الوزير أن الأخطر أن يحاور أو ينتقد أو يصور أحكاما دون أن يكون لديه التثقيف السياسى ، وهذه عملية يجب ألا تكون قد بدأت بالجامعة فقط ، وإنما يجب أن تكون قد بدأت منذ المدرسة لتزيد بعد ذلك جرعة التربية السياسية داخل الجامعة . المحرم فى رأى الوزير ، مرة أخرى ، هو العمل الحزبى ، بمعنى أن تكون هناك وحدات حزبية داخل الجامعة ، فهى محرمة أولا بنص قانون الأحزاب الذى يقول أن الأحزاب لا يجوز لها أن تفتح وحدات حزبية داخل الجامعة ، وثانيا لأن ظروف الجامعة وروحها أنها أسرة واحدة ، فإذا دخلت الأحزاب فيها وضمت وحدات تنظيمية للحزب ينتمى إليها الأساتذة يمكن أن تؤدى إلى صراعات داخلية لا تتناسب وطبيعة الجامعة كأسرة واحدة . ولكن هذا لا يمنع ، كما يقول الوزير ، أن يكون الطالب أو الأستاذ منتميا لحزب خارج الجامعة ، أما فى الجامعة فمكفول له ممارسة النشاط السياسى بحيث يعرب عن رأيه وينتقد المواقف شريطة أن يتم ذلك بعيدا عن تشكيل تنظيمات حزبية داخل الجامعة .

وفى مقال له بعنوان " وفى التعليم فلتتنافس الأحزاب " كتب د.سعيد إسماعيل على فى أهرام ١٩٩٨/١٢/١٧يؤكد على ضرورة أن تأخذ الأحزاب على عاتقها الانشغال

بقضية التعليم ، وأن هذا يوسع من المفهوم الضيق للسياسة الذى يحصرها فى الاشتغال فقط بمسألة الحكم ، وساق الكاتب أمثلة من الجوانب التى تستطيع الأحزاب السياسية أن توليها أهمية وانشغالا :

- فالبيت المصرى يئن منذ سنوات من الأعباء المالية والنفسية التى تتزايد عاما بعد عام فى الدروس الخصوصية ، أفلا تدعو بعض الأحزاب عددا من أعضائها لتنظيم مجموعات دروس تقوية مجانية للفقراء وبأجر رمزى ؟

- وهل يمكن لحزب من الأحزاب أن يشكل مجموعات عمل من أعضائه تستعين بالخبراء والمتخصصين لدراسة العديد من مشكلات التعليم فى مصر ، مقدمة دراسة علمية لها تشمل مظاهر المشكلة وأسبابها ، وتصورا بالحلول الممكنة لها ، وهنا سنجد أمامنا ملفات كثيرة خاصة بمشكلات مثل : مجانية التعليم ، التعليم المفتوح ، مدارس اللغات ، الكتاب المدرسى ، الكتاب الجامعى ، إعداد المعلم ، المبانى المدرسية ، التعليم الأزهرى ، التعليم الفنى .. الخ وتقدم هذه الدراسة إلى الوزارة المختصة ، وتنشر ويذاع أمرها بين الناس ، ويطلب التعليق عليها وإبداء الرأى ، وتشكل كل دراسة لكل مشكلة سلسلة مطبوعات بعنوان : " رأى حزب .. فى .. " .

- وهل يمن لحزب من الأحزاب أن يدعو بالكلمة والممارسة والمشاركة إلى حملة قومية لمحو الأمية ، ذلك العار الذى يعلمه الجميع ، ونقر به ونسكت عنه ، ونكثر من الحديث عن تحديات القرن الحادى والعشرين والكومبيوتر والانترنيت ؟ !!

وعلى نفس المنوال ، عرض الكاتب لقضايا أخرى فى مجال التعليم .

الحركة الطلابية :

يقتضى الأمر أن نعود القهقرى لنرى البذور الأولى للحركة الطلابية فى مصر . إننا لا نقصد التأريخ لها هنا ، ولكننا فقط نريد الوقوف عند البدايات . هنا نجد المؤرخ الكبير د.يونان لبيب رزق فى بابه الطريف الشهير (ديوان الحياة المعاصرة) بأهرام ١٩٩٧/٧/٣١يضع أيدينا على البذرة الأولى .

تمثلت البذرة فى تحرك قام به طلاب مدرسة الحقوق فـــى فـــبراير عـــام ١٩٠٦، شاركهم فيه طلاب من مدارس عليا أخرى ، كان سببه الرئيسى بعض المطالب الخاصة بالعملية التعليمية ، لكن التحرك اتسع ليشمل مدارس أخرى ، عاليـــة وثانويـــة ، ثـــم لتتجاوز المطالب التعليمية للطلاب ، لتصبح حركة ذات طابع قومـــى ، وأصـــدر نـــاظر المعارف " حسين فخرى " قرارا نشر فى الأول من شهر مارس عام ١٩٠٦فى الوقائع المصرية جاء فيه :

المادة الأولى : كل مظاهرة عمومية للتلامذة من شأنها عدم حضور الدروس أو ترك المدرسة تكون نتيجتها رفت التلامذة الذين يشتركون فى هذه المظاهرة فى الحال ٠

المادة الثانية : لا يقبل ثانيا فى المدارس أثناء السنة المكتبية الحالية أى تلميذ مـــن المرفوتين ، وإذا سمحت النظارة بقبول واحد منهم بناء على طلب ناظر المدرسة فـــى مبدأ السنة المكتبية المقبلة بصفة استثنائية فلا يقبل إلا فى الفرقة التى كان بها وقـــت رفته من المدرسة ٠

ودعا الطلاب إلى اجتماع كبير فى دار التمثيل العربى حضره عـــدد مـــن مراســـلى الصحف وبعض الشخصيات السياسية العامة ، على رأسهم أحمد لطفى السيد الذى نقل مؤرخنا عنه قوله فى هذا الاجتماع تذكيره للطلاب بأنهم رجال قلم ولسان لا رجال سيف وعصا ، فهم يمكن أن ينالوا مطالبهم بالاحتجاج لا بالقوة والعسف ولا بارتكاب شـــىء مخل بالنظام ٠ ومن ناحية أخرى شدد على ضرورة إلغاء أمر النظارة الصادر برفـــت أربعة من الطلاب ٠ وألقى عبد العزيز فهمى كلمة مماثلة تضمنت مدحا لمـــا أظهرتـــه حركة الطلاب من تضامن وتساند ٠

وتعددت الاجتماعات ، فعقد بعضها فى حديقة الإزبكية ، حيث تزايد اشتراك طـــلاب المدارس الثانوية ٠ وزادت القضية سخونة بمشاركة بعض رجال الحزب الوطنى فيها ، منهم على "بك" فهمى مدير جريدة اللواء ، وكان رد المعارف عنيفا تجاه الطلاب ، مما بدأت معه حركة تراجع ، وملاينة ، بسبب ضغوط أولياء أمور الطـــلاب ، خاصـــة وأن النظارة كانت قد حددت موعدا نهائيا للطلاب إذا لم يعودوا فيه تـــم رفتهـــم ، فـــأصدر الطلاب بيانا فى الثانى من مارس قرروا فيه بالإجماع اعتبار وعد مستشار الحقانيـــة (

العدل) لهم بالنظر شخصيا فى مطالبهم من الوجهة العلمية الفنية وبمساعدتهم لدى المعارف العمومية فيما يختص بتلك المطالب من الوجهة الإدارية ضمانة كافية لتحقيق مطالبهم ، وأنهم يعودون إلى مدارسهم فى الموعد المقرر .

ويبدو أن هذا التراجع قد شجع السلطة القائمة على مزيد من التشدد ، وليس العكس ، كما ظهر ذلك بعد أن عاد طلاب الحقوق إلى الانتظام فى الدراسة ، فقد وجه اللورد كرومر خطابا إلى وكيل مدرسة الحقوق أكد فيه على أن العودة تكون بدون قيد ولا شرط ، وأن رفت ٥٦ طالبا من مدرسة الزراعة ، لا عودة عنه . وكان لهذا أثره فى انتقاد الحكومة ، ومن ذلك ما كتبه أحد الكتاب فى الأهرام كما نقل لنا ذلك د. يونان فى ٥مارس من نفس العام ، جاء فيه :

" .. فإذا كان دنلوب وأضرابه وغيرهم يظنون أن المدارس المصرية والأموال التى تنفق على تلك المدارس هى ملك لهم يتصرفون بها على هواهم فيقفلون المدارس إذا شاءوا ويفتحونها إذا أرادوا ويعلمون إذا أحبوا ويحرمون الناشئة من التعليم إذا رغبوا ، كان ظنهم خطأ فاحشا يجب على كل إنسان أن أن يظهره وأن يقول لهم قفوا : إنكم مأجورون بأموالنا لتعليم أبنائنا ، ولقد بطلت النخاسة والرق فلسنا عبيدا لكم تفعلون بنا ما تشاءون دون أن نشكو جورا أو نطلب عدلا ، بل نحن أمة تعطى كل واحد منكم أجرته ليخدمها بتلك الأجرة " .

وحاولت وكالة رويتر الإنجليزية التأكيد على أن إضراب طلاب المدارس العليا إنما هو ذو طابع سياسى " تحت تاثير الحركة الإسلامية (حتى فى سنة ١٩٠٦ترتفع هذه التهمة عندما يكون التعبير عن الرأى مخالفا لاتجاه السلطة !!) والجرائد السياسية المهيجة " .

وفى أهرام ١٩٩٨/١/١ نشر مؤرخنا الكبير عن الدور السياسى لبعض طلاب البعثات الطلابية إلى البلدان الأوربية ، وذلك من حيث تدبير " تظاهرات " سياسية يحاولون من خلالها أن يلفتوا نظر الرأى العام فى أوربا إلى قضية الاحتلال البريطانى لمصر ، وكان المثال الذى ساقه مؤرخنا مما حدث فى " جنيف " فى خريف عام ١٩٠٩ ، خاصة وأن سويسرا تتوسط أوربا ، كما أنها لم تكن من البلدان المتورطة فى مصالح

مع دولة الاحتلال ، وكذلك الحرية التى توافرت فيهـــا بحكـــم سياســـة الحيـــاد التـــى انتهجتها .

لم يلفت مؤتمر الشبيبة المصرية الأول الذى عقد فى ١٩٠٨/٩/١٤ الأنظار ، ربما لحداثة التحرك ، لكن المؤتمر الثانى بدأ يلفت الأنظار . كـــانت مطـــالب الطـــلاب فـــى المؤتمر الأول تتلخص فيما يلى : دراسة مركز مصر الدولى وإظهار مخالفة الاحتـــلال للمعاهدات الدولية . كشف النقاب عن المطامع البريطانية فى مصـــر والمظـــالم التـــى يرتكبها الاحتلال فى مصر . بيان ضرورة الحكومات الدستورية لسعادة الأمم . دراسة شئون النظارات والمصالح المصرية وحكومة السودان المصرى درسا جيدا . البحـــث عن الطرق الممكنة لنشر التربية الوطنية بين أبناء مصر وتقوية روابط الإخـــاء بيـــن جميع المصريين من أقباط ومسلمين وتحكيم عرى المحبة والألفـــة بيـــن المصريـــين والأجانب المقيمين فى مصر .

وقد وجهت الدعوة إلى عدد من الصحف المصرية والأجنبية ، وبعض السياســـيين البريطانيين ، وخاصة من حزب العمال ، والسياسيين المصريين وغيرهم . وقد قـــدم ثمانية وعشرون بحثا كتبت بلغات ثلاث : الإنجليزية والفرنسية والعربيـــة ، وحظيـــت الفرنسية بثمانية بحوث ، أعدت لجنة المؤتمر منها ثلاثا منها : مركز مصر الدولـــى ، وحياد مصر ، وحرية الصحافة ، وأعد لطفى أفندى جمعة بحثـــا عـــن نهضـــة مصـــر والشرق ، وقدم على أفندى الشمسى موضوعا عن السودان ، وجاء موضوع صـــادق أفندى ميخائيل قريبا من هذا الموضوع : الخطر الذى يتهدد وادى النيل ، واختار محمد فريد أن يتحدث عن المجالس النيابية فى مصر . وحظى التعليم ببحثين : أولهما تعليم الشعب الذى قدمه سيد أفندى مرعى ، وثانيهما : التعليم فى مصر " لباحث مستتر " .

وغلب على البحوث التى قدمت باللغة العربيـــة التـــأريخ للمؤسســـات : مدرســـة المهندسخانة المصرية . مدرسة الحقوق الخديوية . مصلحة السكك الحديدية . تقرير عن الجيش المصرى قبل الاحتلال وبعده . برنامج التعليم فى مصر لسامى أفندى كمال الطالب "بليون "... الخ . أما قرارات المؤتمر كما أشار إليها مؤرخنا ، فكانت :

- التأكيد على عدم شرعية احتلال انجلترا لمصر " والمؤتمر يجدد المطالبة بالجلاء

وبحكومة نيابية وطنية تسير على النظامات الدستورية " .

- تكليف لجنة المؤتمر بتحديد ميعاد ومكان المؤتمر التالى ، مما عناه ذلك من الإفصاح عن نية المؤتمرين على إعطاءء مؤتمراتهم الطابع المؤسسى .
- تهنئة لرجال تركيا الفتاة والحزب الوطنى الفارسى لنجاحهما .
- الاحتجاج على الحكومة المصرية على إعادة العمل بقانون المطبوعات .
- حث الأحزاب على أن تتحد للدعوة إلى مؤتمر يبحث فى مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة .
- إصدار جريدة فى جنيف بالفرنسية والإنجليزية " ليقف العالم المتمدن على الحالة الحاضرة فى مصر ونتائج الاحتلال المشئومة وتأثيره المفسد ويكون اسم الجريدة (مصر الحرة) " .

ونقل د.يونان ما كتبه " أحمد لاشين " فى أهرام ١٩٠٩/١١/٢ يرد على ما جاء فى جريدة المؤيد من أنه حصل خلاف شديد فى المؤتمر بين رئيسه ، محمد فهمى المدرس بحقوق جنيف ، ورئيس الحزب الوطنى محمد فريد " حتى وصلت المسألة أن سب الرئيسان بعضهما سبا صريحا " ، فيؤكد أنه قد حضر جميع جلسات المؤتمر ورأى وسمع كل ما دار به ولم يسمع سبابا أو شيئا مما افتريه المؤيد ، وأشار الكاتب إلى ما نصت عليه المبادىء التى قام عليها عمل لجنة المؤتمر فى أن " تشرك فى عملها الوطنى قوى العواطف الشريفة من مصريين وأجانب فهى تعلن استقلالها التام من الوجهة السياسية والدينية لأنها تسعى خارجا من تأثيرات الأحزاب السياسية والمذاهب الدينية "، ومن المعروف أن جريدة المؤيد كانت ذات صلة وثيقة بالخديو، وبالتالى فهى تستن سنة أصبحت متكررة ومشهورة حيث تشكك الصحف المرتبطة بالسلطة دائما فى قوة الاتجاه المعارض وتروج لخلافات وصراعات بين أفراده !!

وكتب د. الشافعى البشير مقالا مهما فى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣يتعلق بتطور التشريعات المنظمة لأنشطة اتحاد طلاب الجامعات ، وكيف أنه يعكس الوضع السياسى فى كل مرحلة من مراحل التطور ، فمثلا فى ١٩٦٦/٧/٢٥ أصدر جمال عبد الناصر قراره ٤٦٥٨ فى شأن تنظيم اتحادات طلاب الجامعات المصرية ، وحدد لهذه الاتحادات أهدافا سياسية وقومية تنبع من سياسة عبد الناصر فى التوجه نحو الوحدة

العربية والاشتراكية ومقاومة الامبريالية والصهيونية العالمية ، وعدم الاعتراف بإسرائيل ، والإعداد المسلح لمواجهتها .

وأشار كاتبنا إلى أن الاتحاد الاشتراكى كان هو الذى يختار رائد الشباب من بين أعضاء هيئة التدريس أو المعيدين ، ولكن ذلك لم ينسخ الاختصاصات الواسعة التى كان يتمتع بها الطلاب فى مجلس الاتحاد ، إذ كان الطالب أمين المجلس هو الذى يدعوه للانعقاد ويتولى تحضير جدول الأعمال بالاتفاق مع رائد الشباب ، كما كانت قرارات المجلس تصدر بأغلبية آراء الطلاب ، بالإضافة إلى ضرورة توقيع الطالب أمين المجلس على استمرارات الصرف من أموال الاتحاد .

وبعد هزيمة ٦٧صدر القرار رقم ١٥٣٣ لعام ١٩٦٨ حيث كان عبد الناصر بحاجة ماسة إلى تأييد طلاب الجامعة للسياسة القائمة ، فأكد على المزيد من الأهداف التى تؤكد الوظيفة السياسية للجامعة ، وكانت أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة ومقاومة الامبرالية العالمية والصهيونية أهدافا فسيحة للفكر الطلابى فى كل صوره التعبيرية من خلال مجلات الحائط والندوات والمحاضرات والمظاهرات . ولكن مساحة الحرية الطلابية قبل الهزيمة لم تعد تصلح بعد سنتين منها ، ولهذا فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٤٢ لعام ١٩٦٩ يحد بعض الشىء من انطلاقة حرية الطلاب فى التنظيم المالى والإدارى للاتحادالطلابى .

وعندما شعر السادات بعد حرب أكتوبر ٧٣ بقوته ورسوخ قدمه ترك للطلاب مساحة الحريات السياسية الواسعة بنفس الأهداف التى كانت مقررة فى عهد عبد الناصر ، بل قرر مزيدا من السلطات والحريات للطلاب فى لائحة الاتحادات التى أصدرها بالقرار ٣٠٣ لعام ١٩٧٥ ، إذ أعاد للطلاب هيمنتهم على مجلس الاتحاد . وأتبع السادات قراره هذا بالقرار رقم ٣٣٥ لعام ١٩٧٦ وهى تقرر مساحات سياسية واسعة للنشاط الطلابى فى الجامعات .

وكتب " شقيق الطاهر " تحقيقا مهما فى جريدة العربى بعدده الصادر فى ١٩٩٨/١١/٩ عن (مواجهة ساخنة بين جيلى السبعينيات والتسعينيات) على اعتبار

أن جيل السبعينيات شهد صعود الحركة الطلابية ، بينما شهد جيل التسعينيات انحسارا لها ، واستشهد المحرر ب " محمد سامى " أحد أهم القيادات الطلابية الناصرية فى جيل السبعينيات الذى قال أن أهم القضايا التى كانت تحرك الطلاب فى هذه الفترة هى قضية تحرير الأرض ، ولم يحدث احتكاك أو سخونة مع النظام فى هذه الفترة إلا وكان المحرك الرئيسى له هو " المعركة " مع العدو الصهيونى ومدى استعدادنا لها .

ويتهم د. أحمد عبد الله زعيم الحركة الطلابية فى أوائل السبعينيات بأنه يفتقد إلى القيادات الواعية بأساليب العمل داخل الجامعة وبالتالى يؤكد أنه يوجد الآن حركة طلابية بدون قيادة فعالة تحتاج إلى تغيير أساليبها العقيمة فى العمل والتى " تطفش " ولا تجمع خاصة بسبب المثالية التى ما زال اليسار يتكلم بها مع الطلاب .

وينقل المحرر عن الطالب " خالد عبد الحميد الطالب الناصرى بتجارة القاهرة قوله أن جيل السبعينيات كانت قضيته واضحة وكان من الطبيعى أن يتجاوب معها الطلاب ، والآن فلا يجد الطلاب أمامهم قضية وطنية واضحة " ومع احترامنا لجيل السبعينيات ، هم كانوا يملكون الحلم وكانوا مستعدين للتضحية فى سبيل تحقيقه أما نحن فلا نملك الحلم الواضح " .

أما "زياد عبد الحميد العليمى" ، طالب ماركسى بجامعة القاهرة - لا يذكر المحرر فى أى كلية ؟ - فيؤكد أن اهتمام الطلاب فى هذه الأيام ينصب على القضايا الصغيرة مثل سعر الكتاب الجامعى والمصروفات . وعلى خط الدفاع أيضا يعود " محمد سامى " - من جيل السبعينيات - إلى التماس العذر لجيل التسعينيات ، إذ يرى أنهم فى السبعينيات عاشوا أياما لم تكن فيها قيود على حركة الطلاب ، كانوا يستطيعون أن يعلقوا صحيفة حائط يكتبون فيها ما يريدون ،دون أن يجرؤ أحد على نزعها ، أما الآن فلا يستطيع أى طالب أن يعلق هذه المجلة إلا بعد الحصول على العديد من الموافقات والإمضاءات والأختام ، كذلك الخبرات الضخمة التى اكتسبها الجهاز الأمنى فى التعامل مع الحركة الطلابية واحتوائها وشراء الطلاب مما ساعد على تقليم أظافر الحركة الطلابية الحالية .

وسعيا نحو إلقاء مزيد من الضوء على تشخيص الحالة السيئة التى أصبحت عليها الحركة الطلابية ، نشرت العربى فى نفس العدد تحقيقا " لخليل أبو الحسن " أكد فيه أنه فى نوفمبر من كل عام (حيث موسم انتخابات اتحادات الطلاب) تنفتح شهية الأمن عن آخرها لمطاردة أصحاب الوعى السياسى من الطلبة .. تداهم منازلهم فجرا وتلقى بهم وكأنهم مجرمون أو تجار مخدرات فى عتمة السجن ، كل ذلك لأنهم يمارسون حقهم فى التعبير عن آرائهم فى قضايا يمور بها المجتمع . منذ عام ١٩٧٧ والعمل يجرى على قدم وساق لسحب الطلبة بعيدا عن بحر السياسة وإلقائهم على شاطىء الأنشطة التافهة ، وليست تجربة " حورس " ببعيدة عما حدث ، فقد أنفقت الحكومة الملايين من أموال الدولة القادمة من دافعى الضرائب الغلابة لتمويل " حورس " وأنشطتها التى أضرت أكثر مما أفادت والتى حامت حول أموالها شبهات عديدة كانت موضوع تحقيقات رسمية .

التظاهـــــــــر السياسى :

غنى عن البيان أن طلاب الجامعة هم جزء من أفراد الأمة ، ويخطىء من يتصور أنهم باعتبارهم لا يتحملون مسئولية معيشية فهم بالتالى بعيدون عن هموم الأمة ، ففى تصورنا أنهم يتحملون الكثير من أخطاء الكبار ، بل هم الذين يدفعون ثمنها غاليا ، فالأب الذى يهمل تعليم أبنائه ورعايتهم ، هم الذين يدفعون ثمن هذا ، والأسرة التى لا تراعى الموازنة بين عدد الأبناء والمستوى الاقتصادى لها ، يعانى الأبناء أنفسهم من سيئات هذه النظرة القاصرة .. وهكذا .

من أجل هذا فإننا ينبغى ألا نعجب من اهتمامهم بالقضايا العامة وخاصة ذات الطابع السياسى ، بل إننا لنعجب إذا لم يهتموا بها ويظهر وعيهم بأبعادها ، وإذا لمسنا صمتا وسكوتا ، حدسنا أنهم مقهورون لا يستطيعون التعبير عما يشغلهم . إن كثيرين يأخذون على الطلاب " الشكل " الذى يعبرون به عن آرائهم ومواقفهم ، وأن هذا الشكل يغلب عليه التعبير المادى بالتحطيم والتدمير ،لا الفكرى بالمناقشة والحوار ، وهذا حق ما فى ذلك شك ، لكن السؤال : هل يسير تعليمنا وتربيتنا لهم منذ الصغر على الحوار والمناقشة حقا ؟!!

فى عام ١٩٨٥خططت السلطات الأمريكية لخطف طـــائرة مصريـــة كـــانت تحمـــل مجموعة من رجال المقاومة الفلسطينية ، فى الوقت الـــذى أصبحـــت فيـــه العلاقـــات الأمريكية المصرية ، كما هو معروف ، يغلب عليها سياسة الاحتواء الواضح ، وكـــان من الطبيعى أن تثور المشاعر لهذه الإهانة البالغة ، فثارت مظاهرات عارمة ، وخاصة فى هندسة عين شمس ، فماذا حدث يوم السبت ١٩ أكتوبر ؟

كتبت د.رضوى عاشور فى عدد الأهالى الصادر فى ١٠/٣٠ تندد بما فعلته قوات الأمن . لقد واجهت الطلبة المتظاهرين بوابل من القنابل المسيلة للدمـــوع واقتحمـــت عليهم الحرم الجامعى وتعقبتهم وضربتهم وأصابت بعضهم بجراح خطيرة ، واعتقلـــت البعض الآخر ، وتحولت جامعة عين شمس فى ذلك اليوم إلى ساحة معركة شرسة بين طلاب عزل لا يملكون سوى هتافاتهم ضد أمريكا وإسرائيل وكامب ديفيد ، ورجال أمن مدججين بأسلحة مكافحة " الشغب " بما فى ذلك المصارعة وألعاب الكاراتيـــه ، ووجـــد الطلاب أنفسهم – من اشترك من الطلاب ومن لم يشترك – والأساتذة – من يتفق مـــع المتظاهرين فى موقفهم ومن لا يتفق – والعاملون بالإدارة – من يتعاطف مع الطـــلاب ومن لا يتعاطف معهم – جميعهم وجدوا أنفســـهم فـــى موقـــع المحـــاصر والمهـــاجم والمنتهك!

وختمت كاتبتنا مقالها بتأكيدها أن ما حدث فى جامعة عين شمس هو إهدار لكافـــة التقاليد الديموقراطية ، ودعت أساتذة الجامعة وكل من يهمه الأمر من مثقفـــى مصـــر وسياسييها أن يتوقف عنده ويحقق فيه ولتنفرز المواقف وتتضح : من يريـــد لبلادنـــا الظلام والفاشية وقبضة الحديد فليبقى صامتا ، ومن يريد إرساء وحمايـــة الممارســـة الديموقراطية والدفاع عن جامعات مصر ودورها الوطنى ، فليرتفع صوته عاليا معلنـــا أن ما حدث جريمة ولابد من محاكمة المسئولين عنها .

وقبل ذلك ، يوم ١٠/٢٣ كان " فيليب جلاب" قد نشر فـــى الأهـــالى أيضـــا مقـــالا بخصوص نفس القضية ، وإن ركز على إلقاء القبض على " حنان " الطالبـــة بهندســـة عين شمس ، وابنة د. عبد العظيم أنيس ،المفكر الكبير المعروف ، وأستاذ الرياضيات

بجامعة عين شمس ، رغم أنها كانت قد اختيرت الطالبة المثالية للكلية وللجامعة لأسباب علمية وخلقية واجتماعية ورياضية ، ولأنها تحصل على درجة الامتياز فى كل سنوات الدراسة ، فهم يصرفون لها منحة التفوق الشهرية ، وقد قبض عليها فى الشارع واحتجزت فى قسم شرطة وتم تحويلها إلى النيابة بتهمة " إثارة الشغب وتكدير الأمن العام " .

واستدل الكاتب على سفه التصرف الأمنى بما كتبه " جلال الدين الحمامصى " فى جريدة الأخبار ، خاصة وأن الحمامصى لا يمكن أن يتهم بالشيوعية كما قد يتهم " فيليب " أو " حنان " ، إذ كتب الحمامصى يقول : " .. على أمريكا أن تعلم أن شعبنا لا يقف إزاء هذه التصرفات إلا وقفة الغاضب ، ويعتبر أن علاقاته مع أمريكا قد وصلت إلى مرحلة من التدهور لا ينفع فيها أى علاج ، لا فى الحاضر ولا فى المستقبل " .

وعندما اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى أواخر عام ١٩٨٧ ، كان من الطبيعى أن يسعى طلاب مصر لإظهار مناصرتهم لها ، وكان طلاب جامعة عين شمس هم الذين بدأوا بذلك فى حركة مظاهرات وإضرابات امتدت عدة أسابيع ، ففى تحقيق صحفى لمجدى مهنا بجريدة الوفد نجده يصدره بعنوان : " ماذا وراء مظاهرات الطلاب فى جامعة عين شمس بعد أن دخلت أسبوعها الخامس ؟ " . وأشار المحرر إلى أن حركة الاحتجاج الطلابى امتدت لتشمل - بالإضافة إلى مناصرة الانتفاضة الفلسطينية - أبعادا سياسية واجتماعية أخرى ، مثل المطالبة بإلغاء الحرس الجامعى ، وإدانة أسلوب وزارة الداخلية فى قمع المظاهرات ، والتدخل السافر فيها عن طريق الأمن المركزى .

ومن المهم الإشارة إلى ما نقله المحرر عن إحدى مجلات الحائط بكلية حقوق عين شمس بعنوان : " لنتضامن من أجل تغيير مستقبلنا المظلم " ، وبدأ المقال يتساءل : نحن طلاب جامعة عين شمس ، هل نخاف من الاعتقال والأمن المركزى المتمركز خلف أسوار الجامعة وفرق الكاراتيه ؟ هل نكمم وننصرف إلى مقاعد الدراسة ؟ ويجيب : إننا لا نطالب بكراريس ومساطر ولم تكن حركة الطلاب طوال تاريخها من أجل مطالب فردية أنانية ، بل الطلاب هم جزء من الشعب المصرى ، ويعيش قضاياه .. فنحن كطلاب نواجه اليوم مستقبلا مظلما ، ويشتد إظلاما يوما بعد يوم ..وهو مستقبلنا بعد

التخرج . وطالب المقال فى نهايته بحق الطلاب فى إصدار مجلات الحائط بحرية وإقامة المعارض والندوات وإلغاء الحرس الجامعى وانتزاع حق تشكيل الأسر والجماعات بالكليات .

ويظهر التحليل أن سببا من أسباب قيام المظاهرات بين طلاب الجامعة افتقادهم قناة مهمة فى التعبير عن آرائهم ألا وهى مجلات الحائط ، فقبل صدور لائحة ٧٩ كانت صحف الحائط منتشرة داخل كثير من الكليات وتحتوى على مقالات عنيفة وآراء حرة ، وكانت الأسر والجماعات تتنافس فى ابتداع أساليب جديدة للتعبير عن رأيها ، لكن لائحة ٧٩ فرضت الكثير من القيود على الطلاب وعلى حركتهم وعلى نشاطهم .

ومن خلال جولة للمحرر بين عدد من الكليات وخاصة فى جامعة القاهرة ، وجد أن الشعارات التى رفعها الطلاب تباينت بين سياسية واجتماعية وأخرى طلابية بحتة ، فمن إلغاء كامب ديفيد، وقطع العلاقات مع إسرائيل ، والتنديد بممارسات الصديق الأمريكى ووقوفه إلى جانب إسرائيل واستخدامه لحق الفيتو فى كل الإدانات التى تصدر ضدها إلى المطالبة بإقالة وزير الداخلية واختيار رئيس الجامعة بالانتخاب وإلغاء نظام الريادة فى الجامعة الذى يجعل من الأساتذة رقباء على الطلاب ، وإلغاء لائحة عام ٧٩ التى لا تعبر عن طموحات الطلاب وآمالهم والتى كادت الاتحادات تصبح فى ظلها بالتعيين وليس بالانتخاب ، وتحويل الحرس الجامعى من الصورة البوليسية إلى صورة مدنية ، وأن يتبع رئيس الجامعة وليس وزير الداخلية .

وتساءل الصحفى الكبير مصطفى أمين فى عموده الشهير (فكرة) باستنكار ، فى أخبار ١٩٨٨/١/١٦، عن الضرر الذى يحدث لو أننا تركنا المسيرات التى قامت احتجاجا على ما فعلته إسرائيل بالفلسطينيين فى فلسطين ؟ ويعلن مصطفى أمين أنه ضد المظاهرات التى تخرب وتحرق الأوتوبيسات وتعتدى على المحال التجارية ، ولكن لم يقل أحد أن مظاهرات جامعة عين شمس اعتدت على أحد أو خربت أى شىء . ولا ينبغى أن يرد أحد بأن رجال الأمن توقعوا أن يحدث التخريب فأسرعوا يقمعون المظاهرات ليمنعوا الجريمة النكراء !!

والصورة التى نقلها طلبة وطالبات جامعة عين شمس إلى الصحفى الكبير أفزعته : إنهم تحدثوا عن حصارهم بجيوش من الأمن المركزى ، وتحدثوا عن قنابل مسيلة للدموع وتكلموا عن الهراوات التى نزلت على رؤوسهم ووصفوا العصى الكهربائية التى انهالت عليهم ، وهى صورة مخيفة يكاد مصطفى أمين ألا يصدقها ولا يعرف لها سببا مقنعا ، فالذى يعلمه هوأن التظاهر حق دستورى ما دام فى حدود الأمن والنظام . وإذا كان قد قيل أن قانون الطوارىء لن يطبق إلا أن هذه الأحداث تشير إلى أنه طبق بأشنع صورة .

ونشر الدكتور يوسف إدريس فى أهرام ١٩٨٨/٣/٢٨ رسالة من " محمد حامد الحمامى " أمين اللجنة الثقافية بالمعهد الفنى للفنادق ببور سعيد يوجه فيها عتابا إلى كاتبنا ، لأنه تسبب فى فصله من المعهد ، فقد حاول الطالب الاستجابة إلى نداء يوسف إدريس بإيقاظ الهمة لدى الرأى العام المصرى بالطريقة الشرعية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة وقطاع غزة . وفى ظل هذا النداء ناشد كل التجمعات السياسية والعمالية والطلابية بأن تتحرك لدعم الانتفاضة ، وبالذات ناشد الاتحادات الطلابية فى الجامعة والمدارس والمعاهد بأن ترسل برقيات إلى الحكومة الإسرائيلية وإلى سكرتير عام الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإلى كل الجهات المعنية تندد بأساليب القمع الدموى التى يتبعها المغتصبون الصهيونيون فى الأرض المحتلة .

وما كان من الطالب إلا أن حاول أن يساهم فى هذا الاحتجاج بطريقته الخاصة المشروعة بأن يقيم معرضا عن الانتفاضة ، وذلك بصور ومجلات حائط لتوضيح مدى رجولة الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال وتوضيح كفاح الشعب العربى ضد إسرائيل ، وما كان منه إلا أن عرض الأمر على رائد الاتحاد ، والذى رأى استطلاع رأى العميد ، فلما رأى العميد ما سوف يعرض طلب إمهاله إلى اليوم التالى ، فما أن جاء الغد حتى فوجىء الطالب بمباحث أمن الدولة فى بورسعيد تستدعيه وتحقق معه بأسلوب وطريقة كأنه قام بعمل إجرامى ضد الدولة ، ناهينا عن مصادرة كل الصور والمجلات . ولما عاد إلى المعهد حاول أن يستفسر عن سبب هذا فإذا به يفاجأ بقرار فصله من المعهد بتهمة أنه حاول إثارة شغب وبلبلة بين صفوف الطلاب . وتساءل الطالب " بالله عليكم هل نحن عرب أم ماذا ؟ وهل يرضيك ما حدث ؟ "

كان من الطبيعى أن يكون تعليق يوسف إدريس حادا ، فعلى حد قوله إذا كان ما فعله الطالب جريمة فإن المحرض الأساسى لها هو يوسف إدريس نفسه ، ومن هنا نفهم العنوان الذى عنون به مقاله : " افصلونى - أرجوكم معه " ! بل ومعه كذلك عدد كبير من كتاب مصر ومثقفيها لأن الاتجاه الغالب كان يقف إلى جانب الانتفاضة ، والأشد إيلاما للنفس حقا بالنسبة لنا ، نحن المشتغلين بالتعليم الجامعى ، هذه النتيجة التى أبرزها كاتبنا :

فالعميد يخدع تلميذه ، وكان ممكنا أن يعترض ويرفض ، إنما الذى طلبه هو تأجيل للغد ، وما هو بتأجيل إنما وسيلة غير كريمة لتبليغ مباحث أمن الدولة من خلف ظهر الطالب المسكين الذى وثق فى عميده ومشى منذ البداية على خط مستقيم مشروع ، لقد كان من حق العميد أن يرفض لو كان شجاعا ، ولكنه كشف عن نوعية من مسئولى الجامعات تحولوا إلى ممثلين لأمن الدولة !! حقا لقد صدق كاتبنا الراحل فى كشفه عن هذه العورة المعروفة !!

وفى أحداث مماثلة ، قالت سناء السعيد للدكتور مفيد شهاب فى الحديث الذى سبق أن أشرنا إليه بجريدة الأسبوع فى ١٩٩٨/٢/٢: أن تنمية الحس السياسى لدى الطلاب يتطلب أن يتجاوب مع أى مواقف وطنية يمر بها عالمنا العربى والإسلامى ، فأقرها الوزير على ذلك ، فما كان منها إلا أن قالت أننا رأينا طلابا يظهرون مشاعرهم تجاه واقعة مذبحة الخليل أو مذابح قانا أو فتح النفق فى القدس ويخرجون فى مظاهرات تعبيرا عن إستيائهم من إسرائيل .. والمفاجأة أنهم يعتقلون . وكان تعليق الوزير أن الإضراب محرم بحكم القانون ، لكن إذا أراد الطالب داخل الجامعة فى أى مناسبة قومية أن يخرج فى شكل مظاهرة داخل حرم الجامعة ويجتمع مع زملائه ويرفع لافتة فى حدود عدم الإخلال بالنظام فهذا مسموح به ، أما إذا كان الهدف من التظاهر الإخلال بالنظام أو التخريب أو تحريض الطلاب أو التفوه بألفاظ لا تتناسب وقيم الجامعة فلا يسمح بها . والمشكلة الحقيقية هى فى التفسير الأمنى المعتاد الذى يرى فى كل تحرك شعبى إثارة للشغب ، وتكديرا لصفو الأمن العام !!

التعليم والقضايا القومية :

نشرت الأهالى فى عددها الصادر فى ١٩٨٥/٩/٤ خبرا بمانشط كبير بعرض الصفحة كتبه " حمدى الليثى " ، مضمونه أن وزير التربية عبد السلام عبد الغفار قد وافق على طلب أمريكى بتدريس جغرافية إسرائيل لطلبة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بدلا من فلسطين . ومن المرجح أن صيغة الخبر مبالغ فيها فمعرفتى الشخصية بالرجل لا تجعله يفعل هذا كما ينص الخبر ، فلا تدريس لجغرافية إسرائيل ، وإنما توزيع خريطة تقر بوجود إسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط .ويقول الخبر كذلك أن شركة دينور جيبرت بالولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت الخرائط التى سيتم تدريسها لطلبة المدارس بعد موافقة الوزير ، وأضاف الخبر أن المدرسين احتجوا ورفعوا مذكرة بهذا.

وشىء مثل هذا كتبت عنه نفس الجريدة بتاريخ ١٠/٢ من حيث ظهور كراسات إسرائيلية فى الأسواق المصرية مكتوب عليها بالعبرى ومرسوم عليها نجمة داود ، وذلك فى إحدى مكتبات مدينة السويس ، وعرضت الكراسة الإسرائيلية بعشرة قروش ، ولاقى ظهورها استنكارا شديدا من رجال التعليم وأولياء أمور التلاميذ .

وانتقد القطب الناصرى الشهير " ضياء الدين داود" فى مقال له بالأهالى بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢ بعنوان (دعوة لإنقاذ عقول التلاميذ) ما كتب بكتاب التربية الوطنية الذى كان مقررا على تلاميذ الصف الثانى الثانوى بعنوان (الدولة العصرية) ، وقام بتأليفه د.رفعت المحجوب ، ود. عائشة راتب ، وسماح رافع ، والأساس الذى يقوم عليه النقد التناقض الشديد داخله بين موقف يرى فيما قامت به ثورة يوليو فى التنمية الاقتصادية دفعا إلى أمام ، وموقف آخر يرى العكس من ذلك ، ففى صفحة ٣٨ أن الدولة ، مع ثورة يوليو تحملت المسئولية الرئيسية فى إقامة الجهاز الإنتاجى المتقدم واللازم لتشغيل الموارد المعطلة ، وأن هذا ، وما سار على دربه ، مما ساهم فى رفع مستوى المعيشة وخاصة للطبقات محدودة الدخل .

وعلى نقيض ذلك يقول فى ص٤١، وهو بصدد الحديث عن الانفتاح ، أن ثورة يوليو لجأت إلى كثير من القيود والإجراءات الاستثنائية التى انتهت إلى الحد من النشاط الاقتصادى فى الداخل والخارج ، وأن هذا أضر بالاقتصاد المصرى ضررا بالغا !! ويبدو أن كاتب الجزء السابق من أنصار الثورة ، وأن الثانى على العكس من ذلك . إنه لا بأس من ذلك لكن من الضرورى بطبيعة الحال أن يكون هناك اتساق منطقى حتى لا يؤدى هذا إلى بلبلة فى عقول التلاميذ .

وأشار ضياء الدين داود كذلك إلى ما جاء بنفس الكتاب عن فترة حكم السادات وأنه قام بالقضاء على السلبيات والأخطاء التى وقعت فى الفترة السابقة على حكمه والتى صاحبت التنظيم السياسى الواحد وغاب فيها القانون وانعدمت الدستورية وضاعت الحريات وشتى قيم الدين والمجتمع . وبطبيعة الحال فهذا كلام خطير ، إنه صورة من صور النفاق الفاقع والافتئات على التاريخ وإظهار هذه السيئة المنتشرة فى تفكيرنا والتى من خلالها نحرص على إهالة التراب دائما على العهد السابق ، وهو نفس ما فعلته ثورة يوليو بالنسبة للفترة السابقة عليها ، وإظهار العهد الذى يكتب فيه الكتاب بأنه هو عهد النور والحرية !!

وشددت " سلوى عنانى " فى أهرام ١٩٨٨/١/٢٢على قضية الانتماء فى مناهجنا الدراسية ، والذى أثار لديها هذا ما واجهها به شاب صغير عندما سألها عن الكاتب العربى الذى يقرب فى مكانته شكسبير وتشارلز ديكنز ، فسألته بدورها عن أى العصور يقصد ؟ فأجاب بأنه لا يهمه العصر الذى عاش فيه ، لكن المهم .. هل هناك اسم كاتب فى الأدب العربى على نفس الأهمية لشكسبير فى الأدب الإنجليزى ؟ ولما سألته عن الهدف الأساسى من السؤال قال إنه يحب شكسبير وديكنز وشارلوت برونتى لأنه درس أعمالهم أثناء دراسته فى مدارس لغات ، لكنه لم يدرس مناهج اللغة والأدب العربى التى قررتها وزارة التربية والتعليم .

وعقبت المحررة بأنها وقفت أمام قائمة الأعمال الأدبية التى يدرسها الطالب فى مدارسنا ابتداء من الصف الخامس الابتدائى وحتى نهاية المرحلة الثانوية (ثمانى سنوات) فلا تكاد ترى من أعلامنا القدامى والمعاصرين إلا اسم طه حسين (الجزء

لثالث من الأيام) ، وعلى أحمد باكثير (والإسلاماه) ، أما باقى الأعمال الأدبية فهى أعمال متواضعة محدودة الجاذبية لم تنل هى أو مؤلفها حظا كبيرا من الشهرة ، فلا يكون من الطالب إلا أن يتجرعها على مضض أثناء العام الدراسى ، ثم ينساها بمجرد خروجه من الامتحان دون أن تترك فى نفسه بصمة أو فى قلبه علامة حب صغيرة لهذا الأدب الذى ينتمى إليه لغة وتاريخا ووجدانا .

وتساءلت المحررة : هل يعقل أن ينهى الشاب المصرى دراسته الثانوية دون أن يتعرف على توفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويحيى حقى ويوسف السباعى وتيمور ويوسف إدريس وعشرات غيرهم من الكتاب المعاصرين ؟ وهل يصح ألا يتعرف الطالب المصرى العربى على نماذج من كتابات الجاحظ (البخلاء) أو (الحيوان) ، أو من أبى حيان التوحيدى أو من كليلة ودمنة ؟ وتنهى مقالها بأن شعار الانتماء الذى نرفعه فوق رؤوسنا يجب أن يتحول إلى عمل وإلى موقف محدد مدروس ، فكيف ينتمى الطالب إلى ثقافة لا يعرفها وبالتالى لا يحبها ؟ وكيف ينتمى الإنسان إلى لغة لا يعرف أسرارها ؟ وكيف ينتمى فرد إلى لغة لا يعرفجواهرها ؟ وكيف ينتمى الفرد إلى أفكار غابت عنه ؟

وندد د. سرور وزير التعليم بمقال بأهرام ١٩٨٨/١/٢٤بعنوان (حذار من اللعب بالنار) ، أشار فيه إلى أن جريدة الأهالى كانت قد نشرت موضوعا بعنوان " الأقباط فى عهد سرور" يزعم كاتبه أن وزير التعليم قد أصدر قرارا بإجراء امتحانات النقل فى ٨ يناير مما جعل التلاميذ الأقباط يستذكرون دروسهم فى يوم عيد الأقباط مضيعا عليهم بهجة العيد . ونبه د.سرور إلى أمرين : أولهما أن القانون يسند الاختصاص بتحديد مواعيد امتحانات النقل إلى المحليات وليس لوزير التعليم ، ومع ذلك فقد أصدر قرارا بعدم بدء أية امتحانات قبل يوم التاسع من يناير احتراما للمشاعر الدينية لإخوتنا الأقباط . أما الأمر الثانى فهو أن التاريخ الذى زعم كاتب الأهالى أنه حدد موعدا لإجراء الامتحانات وهو يوم ٨ يناير يوافق يوم الجمعة !! وقالوا قديما إن كنت كذوبا فكن ذكورا !

وأشار د.سرور كذلك إلى عدم صحة ما ادعاه كاتب الأهالى من أنه أصدر قرارا بحرمان المدارس التابعة للجمعيات المسيحية من أجازة يوم الأحد وهو ادعاء يناقض

الحقيقة ، فقد كان الوضع السابق هو قصر أجازة الأحد على المدارس التى بها كنائس فقط إلا أن الوزير اتخذ قرارا بتخصيص أجازة الأحد لجميع المدارس التابعة للجمعيات المسيحية سواء كانت تضم كنائس أم لا حرصا على أن يتمكن طلبة هذه المدارس من أداء شعائرهم الدينية يوم الأحد ٠

وكتب محمد سيد أحمد مقالا مهما فى أهرام ١٩٩٨/٦/١١ بعنوان (التعليم والتحدى الإسرائيلى) أكد فيه على فكرة طالما كتب فيها كاتب هذه السطور ، دون أن تجد استجابة كافية من التربويين سواء فى مصر فى غيرها من الدول العربية ، إلا إذا استثنينا ذلك المؤتمر الذى عقد بكلية التربية بجامعة الكويت فى عام ١٩٨٥ بعنوان (الأبعاد التربوية للصراع العربى الإسرائيلى) ٠

والمقولة الأساسية التى أبرزها كاتبنا أن التحدى الإسرائيلى فى مجالى العلم والتعليم تحد أساسى فى ظروف السلام تماما كما هو تحد فى ظروف الحرب ٠ وأشار إلى ما كتبته مجلة نيوزويك الأمريكية ذات مرة من أن إسرائيل هى الجهة العالمية الوحيدة المؤهلة لمنافسة " سليكون فالى " بكاليفورنيا فى مجال صناعة أجهزة الكومبيوتر ٠ وهو إذ يشير إلى الكومبيوتر فإنما باعتباره رمزا لدرجة ومستوى التقدم التكنولوجى على وجه العموم ٠ إن إسرائيل ، فيما ينبه كاتبنا ، تنطلق من أنه لابد لها أن تتفوق على الدول العربية مجتمعة ، وعلى مصر بالذات ، حتى يكتب لها الوجود الدائم فى الشرق الأوسط ٠

كذلك أكد محمد سيد أحمد على أن مصر ، لكى تحافظ لنفسها بمركزها الراهن بين الدول العربية ، وهذا أمر لا مفر منه يتعلق بصميم مصيرها ، وتحكمه أن وادى النيل لم يعد بوسعه تلبية احتياجات ٦٠ مليون مصرى ، فإن مصر لابد لها من " حضور ما " على اتساع الوطن العربى ٠ إن عالمنا المعاصر لم يعد يقف عند الصيغة الإيديولوجية للقومية العربية وإنما ينبغى أن تعطى لها مضامين اقتصادية ٠٠ تكامل اقتصادى ، سوق عربية مشتركة ٠٠ومن ثم فقضية مناطحة إسرائيل تعليميا وعلميا قضية يجب أن تحظى بأولوية اهتماماتنا ، على ألا ننظر إلى التعليم باعتباره تحصيلا لمعلومات

وإنما بقدرته على تحويل المعلومات من معلومات مجردة إلى معلومات كفيلة بتغيير الواقع إلى الأفضل دائما .

وفى مقال له بجريدة العربى فى ١٩٩٨/٧/٢٧ ، كتب د. سعيد إسماعيل على عن تدريس التاريخ لأبنائنا فى المدارس فقال بأنه تاريخ حكام ونظم سياسية وزعماء سياسيين ، والأصح أن يتحول إلى تاريخ حضارى ، ثقافى ، يتناول حركة الإنسان فى كل المجتمع ، بكل مجالات أنشطته السياسية والاجتماعية والأدبية والفنية والاقتصادية ، ويكون المحور ، هو العمل البارز والنشاط ذو الأثر . هنا سيجد كل من خطا بالثقافة المصرية خطوة تاريخية مكانا يستحقه ، وبغير نظر إلى دينه ونوعه ولونه ومذهبه .

ومما يلفت النظر حقا ذلك التحقيق الذى كتبه " عصام الغازى" فى جريدة الميدان بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١عن موقف طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة من بعض القضايا السياسية ، إذ نجد طالب (٢١سنة) لا يذكر من اسمه إلا " هانى " ، يدرس الفيزياء ، يقول أنه ينوى أن يبوظف علمه فى إنتاج فيروس يقتل الإسرائليين " لأن مهمتى الدفاع عن بلدى وحمايتها ، فمصر حين لا تصبح إسرائيل مصدرا لمخاوفها فإنها سوف تتفرغ للحضارة والخير الذى توزعه على العالم كله . أنه يحلم بجيل لا يفكر فى مصالحه الشخصية بقدر ما يفكر فى إفادة البلد .

أما الطالب " حسين شرف – ٢٢ سنة " الذى يدرس اقتصاد ، فيقول لنفس المحرر ، أنه لا يخاف على مستقبله الشخصى لكن خوفه يتركز على مستقبل البلد ، لأن العنصر الغربى يتوغل فى حياتنا عشوائيا وبشكل يثير المخاوف ، ويقول : " احنا مفيش عندنا احتلال عسكرى ، لأن زمن الاحتلال العسكرى انتهى ، لكن الخوف هو من الاحتلال الاقتصادى . السياسة الاقتصادية فى بلادنا ناجحة جدا ، لكن ما يقلقنى أن أراضى كثيرة فى مصر أصبحت ملكا للأجانب " ! ويكمل وعيه بالمأساة قائلا : " حتى أحلامنا احتلها الحلم الغربى غصب عننا بقى الحلم الغربى فينا . حلمنا بالبيت لم يعد حلما بالبيت العربى ، إنما بالبيت الغربى " !

وفى عدد ١٩٩٨/١٢/٨ لجريدة الميدان ينشر " أحمد عمار " معلومات مهمة عن نشاط المركز الثقافى الإسرائيلى فى القاهرة بين طلاب الجامعات المصرية ، فالطلاب الذين يتوافدون عليه ، كما يقول الكاتب ، فى تزايد مستمر ، تحت ستار تعلم العبرية ، تلك المهمة التى تقصر جامعاتنا فيها . أغلب القائمين بالعمل فى المركز فتيات على درجة عالية من الجمال ، يلبسن ملابس يصفها الكاتب بأنها " ساخنة " ! ويوفر المركز كافة الإمكانيات اللازمة للتفوق فى اللغة العبرية (هل تفعل أى سفارة لنا فى الخارج مثل هذا لتعليم الأجانب اللغة العربية ؟ !) . يمكن للطالب ، بمجرد أن يدون اسمه فى دفتر الزائرين الحصول بسهولة على كافة شرائط تعلم اللغة العبرية والمجلدات والمطبوعات ، والصور أيضا .ويورد الكاتب معلومات أخرى ينبه من خلالها إلى أن المركز لا يكتفى بهذا النشاط الظاهر وإنما يتخذ منه جسرا لنشاط آخر يخترق من خلاله طلاب جامعاتنا وغيرهم .

الجماعات الإسلامية فى الجامعات :

التدين سلوك مرغوب فيه وخاصة فى الثقافة المصرية من آلاف السنين وقبل أن نعرف الأديان السماوية ، أما أن يتحول سلوك التدين عند البعض إلى أسلحة عنف بحجة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهذا غلو وتطرف وانحراف عن الطريق المستقيم لأن هذا - على مستوى المجتمع - هو أمر منوط بولى الأمر ، وحتى على المستوى الفردى فإن استخدام العنف المادى أمر يأباه صحيح الدين . ومع الأسف الشديد فقد عرفت جامعاتنا فى الثمانينات خاصة هذه الظاهرة مما أضر بالتدين عموما والمتدينين خصوصا ، وأعطى الحجة لمن يريد محاربة الإسلام سواء من قوى بالداخل أو بالخارج.

من أشهر الأمثلة على هذا ما نشرته الأهالى بعدد ١٦ مارس ١٩٨٨ عن أحداث جامعة أسيوط ، حيث كان عدد كبير من الطلاب يستعد فى صالة الجمنازيوم لحضور حفل اختتام الأنشطة الطلابية ، ويتضمن عدة فقرات فنية ، ثم إذا بمجموعة من أعضاء الجماعة الدينية يقتحمون المكان وينهالوا تحطيما على تجهيزات المسرح بحجة أن هذا الحفل الفنى يدخل فى باب الحرام ! ووصلت أعداد كبيرة من رجال الأمن المركزى

بناقلات الجنود والعربات المصفحة والفرق الخاصة ، وأمطـــروا فـــى البدايـــة صالـــة الجمنازيوم بوابل من القنابل المسيلة للدموع ثم القبض على عدد من الطلاب ، وأعقب ذلك اعتصام وإضراب ٠

تساءل أحد أعضاء الجماعة فيما نقل عنه محمد موسى محـــرر الأهـــالى : هـــل الخلاعة نشاط ؟ ٠٠ هم يريدون الآن العودة بالجامعة إلى عهود الفســـوق !!٠ وقـــال بأنهم أبلغوا المسئولين برغبتهم فى إلغاء الحفل لأنه يخالف التقليد ، ولكنهم أصروا ،" فما كان منا إلا منعه بالقوة عملا بقاعدة تغيير المنكر باليد " ٠ ونفى آخر عن أعضاء الجماعة الدينية البدء بالعنف ، وذكر أنهم حاولوا منع الحفل بتـــلاوة القـــرآن الكريـــم وإنشاد بعض المقطوعات الشعرية الدينية ، وأن الأمن عاجلهم بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص ٠

وفى لهجة غاضبة ، أعلن مصطفى أمين فى عموده " فكرة " بأخبار ١٩٨٨/٣/١٩ رفضه أن يحكمنا أحد بالنبوت ، لا الحكومـــة ولا المعارضـــة ، ولا أى جماعـــة مـــن الجماعات ٠ وعبر عن ذهوله أن يسمع أن شباب بعـــض الجماعـــات الدينيـــة اقتحـــم احتفالات جامعة أسيوط ليدمروا كل شىء فى القاعـــة ، المدعويـــن والأســـاتذة وآلات الموسيقى ، بحجة أن هذا مخالف للدين ! وتساءل كاتبنا الكبير عن الذى جعل هـــؤلاء أوصياء على الطلبة والأساتذة يفرضون عليهم الحلال والحرام ؟ ، ومن الذى أعطـــاهم سلطة الشرطة والنيابة والقضاء ليفضوا اجتماعا صرحت به الجامعة ووافقـــت عليـــه الشرطة ؟ ومن الذى جعلهم برلمانا يصدر ما يشاء من القوانين ويبيح ما يشاء ويمنع من يريد ؟

وبصيغة طريفة ، ولكنها مؤلمة حقا ، يستند مصطفى أمين إلى رفضنا كل أنـــواع الديكتاتورية والطغيان والإرهاب ، ولا يمكن أن نرفـــض الديكتـــاتور الكبـــير لنخضـــع للديكتاتوريين صغار !!إن من حق هؤلاء الطلاب أن يدعوا لفكرتهم وأن يؤيدوها ، لكن ليس من حقهم أن يفرضوها بالقوة على الناس ، من حقهم أن يستعملوا أسلحة الحجة والإقناع وليس من حقهم أن يستعملوا العصى والهراوات والجنازير ٠

وكان من الطبيعى أن يقف أحمد بهاء الدين موقفا حاسما ضد هذه الأحداث ، ومن هنا فقد كتب فى أهرام ١٩٨٨/٣/١٦ ينتقد رؤساء الجامعات لأنهم قرروا عدم السماح بإقامة الحفلات الفنية التى يقيمها الطلبة مع نهاية العام الدراسى بعد ما حدث فى جامعة أسيوط من صدامات بين طلبة بعض الجماعات الدينية وطلبة الأسر الجامعية ذات النشاط الفنى والثقافى . ويؤكد بهاء أنه إذا كان لا يحب أن تنتقل سلوكيات الكباريهات إلى الجامعات ، إلا أنه أيضا يرفض أن تفرض أقلية تخيلاتها الدينية غير الصحيحة على سائر المجتمع .

ودعا بهاء إلى إقامة هذه الحفلات ولو فى حراسة الدبابات !! نعم لأن مهمة الدولة ومن أسس سيادتها أن تحمى العرف العام المقبول ، ولا يطبق قانون آخر بالقوة من عدد من الشباب غير الناضجين ، أو أن يكون لكل محافظة قانون ولكل جامعة عرف ودعا بهاء إلى إجراء استفتاء سرى بين طلاب الجامعة . ثم أنهى مقاله أن " فرض العرف بقوة الجنازير الحديدية والمطاوى والأسلحة فلا تقبله دولة تحترم نفسها ولا شعب يحترم نفسه " .

لكن الطالب مصطفى جمال عضو اتحاد طلاب جامعة القاهرة ، كتب إلى بهاء فى ١٩٨٨/٣/٢٧ تعليقا على ما سبق مؤكدا :

- أن الطلاب ضد العنف واستخدامه سواء من جانب الطلاب أو من جانب قوات الأمن

- أن الطلاب يرفضون محاولات تخطى الاتحادات الطلابية والسماح بإقامة الحفلات الراقصة التى تتحول بعد قليل إلى مراقص . ويجب أن يسمح للاتحاد بوصفه الممثل للطلاب فى إبداء رأيه فى مثل هذه الحفلات ، ولا داعى لإجراء استفتاء سرى لمعرفة رأى الطلاب ، فهم الذين انتخبوا أعضاء الجماعة لكى يكونوا ممثلين لهم فى الاتحاد .

- ليس هناك حجر على النشاط الفنى الهادف . وهناك مسرحيات تعرض فى كل كليات الجامعة بواسطة طلابها وهى فى غاية الرقى والإتقان .

- اتهام بعض شباب الجامعة بأنهم غير ناضجين يعبر عن محاولة للإساءة لشباب الجامعة .

وطالب الطالب كاتبنا ، بهاء الدين ، بأن يدافع كذلك عن إغلاق المساجد فى الجامعات ، وساق مثالا على ذلك كلية طب قصر العينى ، كان يوجد بها مسجدان ، تم تحويل أحدهما إلى مبنى إدارى والآخر لا يسمح بفتحه فى غير أوقات صلاة الظهر فقط ، ويغلق مباشرة بعد ذلك . وعندما يسألون عن السبب تجىء الإجابة بأن المسئولين متخوفون من أن يجلس الطلاب فى المسجد ، ويتساءل الطالب : ما المانع أن نجلس فى المسجد ونقرأ القرآن ونتناقش فى المسجد ؟ ولما سألوا مسئولى الكلية والجامعة ، كان الرد بأن هذه تعليمات أمن الجامعة !

وأدلى " صلاح حافظ " بدلوه فى القضية فى أخبار اليوم بعدد ١٩٨٨/٣/١٩ فاعتبر قرار الجامعات بمنع حفلات الموسيقى والمسرح داخلها بسبب اعتراض بعض الطلاب عليها " نكتة الموسم " ، فهذه الجامعات نفسها تمتحن طلبتها فى تاريخ المسرح ونصوصه ، وفى شعر الملاحم وشعر الغناء ، وتمنح شهادات فى النقد والتمثيل والعزف والتصوير ، فإذا كانت هذه الفنون غير جديرة بأن تؤدى داخل الجامعة ، فكيف تسمح بتدريسها ؟ وإذا كانت على العكس جديرة ومفيدة ، فكيف تسمح بمصادرتها ؟

وفرضت قضية نقاب بعض طالبات الجامعة نفسها فى بعض المناقشات ، بمناسبة حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بأنه ليس من حق الجامعة أن تمنع من الدخول طالبة لأنها تلبس نقابا يغطى وجهها تماما ، والأسباب التى استندت إليها المحكمة فى ذلك أن الزى مسألة من مسائل الحرية الشخصية التى كفلها الدستور وأن الجامعة ليس لها زى رسمى موحد .

وقد اعترض أحمد بهاء الدين فى أهرام ١٩٨٨/٣/٢٠ على حكم المحكمة ، مستندا فى ذلك على أن الإسلام الصحيح هو أول من يتحفظ على إطلاق الحرية الشخصية بالمعنى الأوروبى ، فلو أن طالبة ذهبت إلى الجامعة لابسة مايوها باسم الحرية الشخصية فسوف تمنعها الجامعة . وأكد بهاء على أن هناك إجماعا من كل الفقهاء والدعاة على أن الحجاب هو الزى الشرعى ، وأن النقاب بدعة دخل إلى بعض المجتمعات فى عصور الانحطاط الشديد ، والحجاب يترك وجه المرأة سافرا ويديها

مكشوفتين . وفى تقدير بهاء أن لبس النقاب عمل سياسى ، إشارة سياسية وليس من الدين ولا من الإسلام فى شىء .

ونشر محمود عارف تحقيقا فى أخبار ١٩٨٨/٤/١٥يتصل بالقرار الذى أصدره د. عبد العزيز حمودة عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة بإلغاء حفل الخريجين الذى كان مقررا له قبل يومين ، مما كان له أثره السىء على كثيرين . وكان العميد قد فوجىء أثناء الحفل بعدد من أعضاء الجماعات المتطرفة تمنعه من إلقاء كلمته ، ويعلنون على أكثر من ألف طالب وطالبة أن الموسيقى من المحرمات والكلام الفارغ ؟!

ولما التقى المحرر بالعميد قال ونبرات صوته تنم عن حزن وأسى ، أنه قرر إعادة الحفل مرة أخرى ، وبنفس الفقرات ، وقرر أيضا تحويل طالبين إلى التحقيق لقيامهما بأمور تخل بالتقاليد الجامعية ولدورهما البارز فى إلغاء الحفل ، وأكد العميد أن كلية الآداب كلية إنسانيات ، فالمصادرة على الإبداع بجميع ألوانه تتنافى أساسا مع رسالة كلية الآداب . وأشار العميد إلى أنه طوال ثلاث سنوات كان يفتح مكتبه بدون إذن لطلاب الاتحاد أن يقابلوه ، حيث كان معظم أعضائه من الجماعات الدينية ، لكنه تيقن من أنهم أخذوا هذا على أنه ضعف وتنازل ، مما أدى بهم إلى توهم وصايتهم .

وقام " زكريا خضر " بتحقيق صحفى مهم نشرته جريدة الأحرار فى عددها الصادر فى ٢٥ أبريل١٩٨٨ صرح فيه الطالب " عاصم درزى " الطالب بتجارة القاهرة - وهو من الجماعات - بأنهم لا يقبلون أن يقال عليهم جماعات متطرفة لأن الإسلام ليس تطرفا ، ومع ذلك فالطالب يؤكد أن الإسلام يحرم الموسيقى على أساس أنها تلهى العبد عن ذكر الله ، وأنهم قد أخذوا أنفسهم بأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر . وفى الجماعات الإسلامية ، فيما يقول ، يقومون أولا بالنقاش وتبادل الحديث والشورى بينهم ، ويتفقون على تحديد المنكر ثم يحاربونه بالنصح والإرشاد ، فإن لم يأت بنتيجة استخدموا النصح بشىء من التعنيف ، ثم تأتى القوة بعد ذلك ، وهذا الأمر الأخير عجيب حقا ، ولا يمكن أن يتفق ومنطق أى شريعة ، إنه يؤدى من غير شك ، إذا شاع لا قدر الله أن تتحول الأمة إلى ساحة اقتتال ، فلابد وأن يوكل أمر " التأديب " والعقاب إلى سلطة الدولة .

وفى رأى مشابه ذكر الطالب " عبد المحسن محمد" من كلية طب قصر العينـــى ، أن الحفلات التى تقام بالكليات تقوم أساسا على آلات العزف الموسيقية والرقص والاختلاط رغم أن الطلبة والطالبات أجانب عن بعضهم البعض . وفى هذه الحفلات تقوم الفتيات بالرقص مع الطلاب ، ومن يقول أن هذه الحفلات ليست حراما فإنه يغالط نفسه . وقال نفس الطالب أنهم عندما التحقوا بالجامعة راحوا يدعون الكثير من زملائهـــم الطـــلاب بضرورة الابتعاد عن سماع الموسيقى ، ووضعوا برنامجا دينيا للحفلات الجامعية ولأى حفل لتكريم المتفوقين أو الخريجين وغير ذلك .

أما مضمون البرنامج المقترح فهو يتضمن تلاوة القرآن الكريم ، وإلقـــاء الكلمـــات الدينية وذكر الآيات والأحاديث التى تحث على التفوق والتقدم ، ثم التواشيح الدينيـــة ، وغير ذلك مما يضفى على الحفلة جو الترويح والمرح ، وألا يتم اختلاط بيـــن الطلبـــة والطالبات .

وشكا الطالب " عبد اللطيف محمد " بكلية دار العلوم من أن أحدا من الأســـاتذة لـــم يناقشهم فى آرائهم ويكتفون باتهامهم بأنهم متطرفون ، ولم تعقد ندوة واحدة لمناقشة لذلك . وهو يقول أن الجماعات تنشر الثقافة الدينية بين الطلاب ويقيمـــون معـــارض للكتب الإسلامية وبأسعار منخفضة ، وفى هذا فيما يرى رد على مـــن يقولـــون أنهـــم جماعات متخلفة ، إذ على العكس فمعظمهم من الطلاب المتفوقيـــن ، ويســـخر ممـــن يتهمونهم بأنهم ممولون من الخارج ، فحالتهم الاقتصادية أقل من المستوى المتوسط.

ونشرت جريدة الميدان فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/١١/١٧ خبرا فى صدرها ل " زكى بدر " بأن أجهزة الأمن بالاسكندرية تحقق فى واقعة انتشار منشورات داخل جامعة الإسكندرية وعدة مناطق أخرى تحمل اسم " شباب فلسطين " ، وأن شابا ضبطت معـــه مثل هذه المنشورات عرف بانضمامه إلى جماعة الإخوان المسلمين .

كذلك نشرت نفس الجريدة فى عدد ١٩٩٨/١٢/١٥ ، نقلا عن تقارير أمنية أن أكثر من ١٣٪ من المعتقلين بتهمة الإرهاب والتطرف هم من طلبـــة المرحلـــة الثانويـــة .

وأكدت هذه التقارير أن الجماعات المتطرفة استطاعت تكوين جيل كامل من نوعية هؤلاء الطلاب وأطلق عليهم الجيل الرابع للجماعات ، وأوضحت أنهم أخطر الأجيال وأشرسها فى التعامل مع الأنظمة الحاكمة . وأوضحت التقارير أن تدريب هذا الجيل يتم فى مدارس الحكومة الفنية فى الصعيد .

نوادى أعضاء هيئة التدريس :

كتب د الشافعى البشير أستاذ الحقوق بجامعة المنصورة مقالا مطولا بجريدة الشعب فى ١٩٨٧/١٠/٢٠ عن أزمة الثقة بين الحكومة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات هو بمثابة تأريخ للعلاقة بين الطرفين فى عهود وزراء أربعة هم د.حسن إسماعيل ، د. مصطفى كمال حلمى ، د.فتحى محمد على ، د.أحمد فتحى سرور ، وكان عام ١٩٧٨ والنصف الأول من عام ١٩٧٩ فترة أزمات متصاعدة داخل الجامعات ، فقد سعى المجلس الأعلى للجامعات إلى إحداث تغيير بقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ورأى كثيرون أن التغيير المقترح سيء ، فبدأ تحرك فى عدة صور ضده ، فكان أن وئد المشروع ، ولكن المجلس الأعلى أقر فى جلسة ٣١مايو ١٩٧٩ التى نحى فيها جانبا المشروع المقترح ، نظام الحرس البوليسى داخل الجامعات ، فأوجد بذلك بؤرة دائمة للتوتر وزيادة أزمة الثقة .

وفى عهد د. مصطفى حلمى صدرت اللائحة التى وصفها كاتبنا ب " المشئومة " لاتحادات الطلاب المثقلة بالعديد من القيود على حرية الطلاب ، ثم جاءت حملة سبتمبر الشهيرة ١٩٨١ ، والتى تم فيها فصل أربع وستين عضوا لا لشيء إلا لأنهم يعارضون سياسة الحكومة . وفى مارس ١٩٨٤ تم عقد مؤتمر عام لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالإسكندرية ووضعوا مشروعا لتعديل قانون الجامعات والكادر المالى واللائحة الطلابية ، ثم طلبوا مقابلة السيد رئيس الجمهورية ، لكنه اعتذر عن ذلك ، مما جعل المؤتمر العام يقرر الإضراب عن العمل يوم الأحد ٨ أبريل ١٩٨٤، على إثره صدر قرار جمهورى بالاستجابة إلى بعض المطالب المالية .ولم يحدث شيء بالنسبة للقضية الجوهرية التى هى إصلاح الجامعات من خلال تعديل قانونها ولوائحها تعديلا يكفل

ديموقراطية العمل الجامعى وحصانة الجامعة وحرمتها وحماية أعضاء هيئة التدريس من تغول السلطة على حساب الأداء العلمى ، وكادت أن تنجح مناقشات لجنة ألفت من أربع من رؤساء الجامعات وأربع من رؤساء النوادى ، لولا أن جاء وزير جديد هو د٠فتحى محمد على ٠

فوجىء أعضاء النوادى بسياسة استفزازية تقوم على اقتحام قوات الأمن المركزى حرم الجامعة لتضرب وتحجز وتعتقل دون أن تقيم وزنا لحرمة الجامعة ، وبدا أن الوزير راض عن هذا ، بل وبدأت الدعوة الحكومية لتطبيق نظام الفصلين ، ولم يعتمد الوزير ما توصلت إليه اللجنة المذكورة ، بل بادر بالدعوة إلى اجتماع فى يناير ١٩٨٦ أثناء عطلة نصف السنة لرؤساء الجامعات لوضع مشروع لقانون الجامعات ، فأسرعت النوادى باجتماع فى ١٤يناير وقرروا رفض المشروع الذى كانوا قد علموا ببنوده السيئة ، وتم عقد مؤتمر عام بالإسكندرية فى ١٧أبريل وجه فيه إنذار للحكومة ، كان مما جاء فيه :

" ينذر المؤتمر إنذارا واضحا وصريحا بأن تجاهل مشاكل وآراء ومطالب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية سيترتب عليه نتائج خطيرة للغاية أقلها عرقلة أو تعطيل أو توقف العمل بالجامعات المصرية ، وقد سبق أن تجاهلت السلطات مشاعر أعضاء هيئة التدريس مما ترتب عليه إيقاف العمل بالجامعات يوم ٨ أبريل ١٩٨٤، ويأمل المؤتمر العام أن يكون ذلك الحدث أو أمثاله دافعا قويا للسلطات على الاهتمام الكامل بآراء ومشاعر المواطنين وعدم تجاهلها مما يؤدى إلى نتائج ومواقف غير مرغوبة لأمن ومصالح البلاد " ٠

أما بالنسبة لفترة د٠سرور - ولم يكن قد مضى عليها وقت كاف - إلا أنها بشرت فى البداية بتفاؤل واضح نتيجة ترحيب الوزير بالتعاون مع النوادى ، لكن ما أن شكل لجنة لإعادة النظر فى قانون الجامعات برئاسة د٠ سليمان الطماوى الذى كان عميدا لحقوق عين شمس ، حتى سجل د٠ الشافعى اعتراضه وتشاؤمه ، أولا لأن النوادى لم تمثل فى اللجنة تمثيلا كافيا ، وثانيا لأن د٠ الطماوى كان قد وقف موقفا

مساندا لقرار الفصل الذى تم فى أحداث سبتمبر ٨١ وكتب مقالا يوم ٩ منه بالأهرام يعرب فيه عن تأييده .

ويكتسب ما كتبه د. حسن نافعة أهمية خاصة فيما يشير إليه من تربص جهات حكومية وحرصها على ألا تترك الهامش الضئيل للممارسة الديموقراطية حرا بغير أن تفرض ما تريد . وكان ذلك بخصوص صراع قام بين نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة ووزارة الشئون الاجتماعية بعد انتخابات التجديد الكلى التى أجريت فى ٣٠ مارس ١٩٨٤، وتناول د. حسن هذه القضية على صفحات جريدة الشعب فى عددها الصادر فى ١٩٨٥/١١/٢٦، حيث أسفرت هذه الانتخابات عن سقوط رئيس الجامعة السابق وفوز عناصر جديدة بعدد من المقاعد فى مجلس الإدارة .

لكن نتائج الانتخابات لم تنته إلى ما تهوى الشئون الاجتماعية التى استغلت ما فى يدها من سلطات يبيحها لها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فالنوادى تخضع للإشراف المالى والإدارى لها . لكن كان من المفروض أن تفرق الوزارة بين تنظيم يجمع أساتذة للجامعات لممارسة نشاط اجتماعى وثقافى وبين جمعية إسكان تعاونى أو جمعية لدفن الموتى ، والمجتمع يعطى ثقة كبرى فى الجامعات ومقدرة رجالها على حسن تقدير الأمور والوعى ما ينفع أو لا ينفع المجتمع والأفراد ، لكن الوزارة دأبت على معاكسة النادى ووضع العراقيل أمامه .

ومما ساقه د. نافعة مثالا على ذلك ، أن أرسلت مديرية الشئون الاجتماعية بالجيزة خطابا رسميا تعلق فيه على قرار مجلس إدارة النادى بتشكيل لجنة تحضيرية منه للإعداد لمؤتمر علمى حول تطوير التعليم الجامعى فى مصر تقول فيه أن ذلك ليس من اختصاص المجلس ، وأن جهات أخرى تتولى هذه المهمة ! كذلك قص كاتبنا أمثلة أخرى عن عدد من المماحكات الإدارية الشكلية التى سعت الشئون من خلالها إلى تعطيل عمليات التجديد الثلثى لأعضاء مجلس الإدارة ، والتى كثيرا ما يمكن العثور على منات الأمثلة فى عديد من انتخابات جمعيات كثيرة تتغاضى عنها الشئون ، لكنها ، عندما تتربص بجمعية ما وتضعها " فى دماغها " ، كما يقول التشبيه العام ، فإنها تبحث لها عن " القطط الفاطسة " ، أيضا كما يقول التشبيه الشعبى ، فمثلا كان مما

طعنت به فى صحة اجتماع الجمعية العمومية أن الدعوة لم ترسل للأعضاء بخطاب موصى عليه !! إلى غير ذلك من ألاعيب وأحابيل إدارية !

وأبرز لنا د. أحمد أمين عبد الغنى ، فى مقال له بجريدة الشعب بتاريخ ٢٢/٤/ ١٩٨٦ الملامح العامة لمشروع لتعديل قانون الجامعات أقره المؤتمر العام لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وهو مشروع يقوم على فلسفة مغايرة لفلسفة الضبط القائم عليها نظام التعليم الجامعى ، وهذه الملامح تتلخص فيما يلى :

أولا - التركيز على استقلال الجامعات وحرية الرأى والتعبير داخلها سواء لعضو هيئة التدريس أو الطالب وتأمين عضو هيئة التدريس ضد الإجراءات التعسفية الإدارية أو الجنائية .

ثانيا - تشكيل مجلس استشارى للجامعات يحل محل مجلس المجلس الأعلى ويرأس المجلس الاستشارى أحد رؤساء الجامعات ينتخبه أعضاء المجلس لمدة عامين ، كما يشترك فى عضوية المجلس رئيس الاتحاد العام لنوادى أعضاء هيئة التدريس .

ثالثا - انتخاب رئيس الجامعة بأغلبية أصوات أساتذة الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة تحقيقا للديموقراطية فى القيادة العليا للجامعة وبداية الإصلاح الحقيقى لمسار عملية التعليم والبحث العلمى فى الجامعات .

رابعا - وجود ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر ، ويختص أحدهم بالشئون المالية والإدارية للجامعة لإفساح المجال للمنهج العلمى والأصول الجامعية السليمة فى النواحى الإدارية والمالية للجامعة .

خامسا - اشتراك عدد من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين بالانتخاب فى مجلس الكلية

سادسا - انتخاب العميد بأغلبية أصوات هيئة التدريس بالكلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، كما يتم انتخاب الوكلاء بنفس الأسلوب .

سابعا - انتخاب رئيس القسم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ثامنا - عدم إضرار عضو هيئة التدريس بسبب تأخير اللجنة العلمية الدائمة فى تقديم تقريرها ، والالتزام بتقرير اللجنة والقسم ، وحق عضو هيئة التدريس فى الاعتراض مسببا على قرار اللجنة والقسم ومجلس الكلية .

تاسعا - ضمان عدم نقل عضو هيئة التدريس خارج الجامعة تعسفيا .

عاشرا - إلغاء اللائحة الطلابية الصادرة عام ١٩٧٩ ووضع لائحة طلابية جديدة تنبثق من مؤتمر طلابى عام وتحديد مهمة الحرس الجامعى بحراسة المنشآت الجامعية وعدم تدخل أجهزة الأمن فى شئون الجامعة .

ومن الواضح أن هذه المقترحات قد بالغت إلى حد كبير فى مطالب النوادى ، ويبدو أنها نسيت المعطيات القائمة فى النظام العام الذى يستحيل أن يصل إلى هذه الدرجة من الديموقراطية " الأثينية " غير القائمة حتى فى أكثر الدول الديموقراطية فى العالم المعاصر . فالمسألة ليست تسطير أمانى وأحلام ويوتوبيا ، بقدر ما هى التحرك الممكن فى ظل ظروف مجتمع له قيوده ومتغيراته التى قد لا نكون راضين عنها ، بيد أن التغيير والتطوير لابد وأن يكون فى نفس الوقت تدريجيا وليس انقلابيا

ويبدو أن مسار الأحداث كان تيارا متدفقا لم يسع أحد لضبطه ، فكان انجراف واضح للانشغال بمسائل سياسية تدخل فى باب الحزبية مما أتاح الفرصة فيما بعد لإحاطة أداء النوادى بالعديد من الشبهات التى حرصت السلطات الرسمية على تضخيمها ، وربما باختلاق بعضها ، وبالتالى الانحسار التدريجى فى قوة النوادى ، حتى تحولت ، كما نرى الآن ، إلى مجرد " كافيتريات " أو جمعيات لتنظيم الرحلات ، وتدبير مساكن وتصييف للأعضاء !!

ففى عام ١٩٨٩ شهد مجلس الشعب مشادات هزلية بين وزير الداخلية (زكى بدر) وبعض الأعضاء وصلت إلى الضرب وعرض شريط فيديو، وحدة فى العبارات المتبادلة إلى درجة مخجلة ، فما كان من المؤتمر الثانى والأربعين لنوادى هيئات التدريس الجامعية إلا أن ناقش هذه القضية ، خاصة وأن د. محمد حبيب رئيس نادى هيئة تدريس جامعة أسيوط كان فى نفس الوقت نائبا فى مجلس الشعب عن تحالف الإخوان المسلمين مع حزبى العمل والأحرار ، وطالب الأعضاء بإقالة زكى بدر وأعلنوا رفضهم لما حدث فى مجلس الشعب ، وطالب البعض بالإضراب يوما أو يومين لتنبيه النظام الحاكم إلى ما وقع من أخطاء دستورية وخلقية فى الفترة الأخيرة ، وذلك وفقا لما نشرته جريدة الوفد فى عددها الصادر فى ٤ مارس ١٩٨٩ .

ووجه د٠يوسف عبد الرحمن رئيس نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة خطابه إلى الرئيس مبارك قائلا : " إن الجامعات المصرية ورجالها يعترفون بفضلك فى ترسيخ الديموقراطية وحرية الرأى ، ولكن هناك أناسا حولك لا يريدون ذلك ، فهؤلاء الناس رجال لكل العصور ، فاحذر منهم ، إنهم أعداء للشعب وللحرية وللديموقراطية ، أعداء لك يا سيادة الرئيس ، ورجال الجامعات يريدون الوقوف خلفك حتى تعبر بمصر سنة ٢٠٠٠ إلى بر الأمان ، فنحن لسنا متطرفين ، ونريد أن نعرف ما هو التطرف فى نظركم ٠ نحن ياسيادة الرئيس وطنيون من الدرجة الأولى ، ليس لنا أموال فى الخارج ، بل نحن نقاوم الظلم والتعدى ٠ إن رجال الجامعات يمدون أيديهم إليك فلا تردها "٠

الممارسة الديموقراطية داخل الجامعات :

إذا كانت الجامعة هى بالفعل " مصنع " للتفكير والبحث العلمى ، فإن من أهم الشروط التى لابد من توافرها لهذا المصنع كى يحسن إنتاج التفكير والبحث العلمى ، الحرية والديموقراطية ٠ ومن هنا أصبحت الممارسة الديموقراطية هى الهاجس الذى شغل عقول جميع العاملين بالجامعات عبر سنوات طويلة ، بل نستطيع أن نقول أن هنا تكمن المأساة الحقيقية للتعليم الجامعى فى مصر ، بل فى بلدان العالم النامى ، ولعل الوضع الهزلى لها هو أحد مظاهر التخلف القائمة ، أو قل هو أحد أسباب التخلف !

ومن أقدم ما يمكن الإشارة إليه هنا هاتين القصتين المؤلمتين اللتين نشرتهما مجلة روز اليوسف فى ١٩٧٥/٢/١٧ على لسان اثنين من الأساتذة الذين تعرضوا للفصل من الجامعة ، مع ملاحظة أنهما مجرد أمثلة ، هناك غيرهما بطبيعة الحال ٠وهذه القصص قد أتت فى إطار تلك الحملة التى كنا قد بدأنا نشهدها ضد ثورة يوليو عموما وعبد الناصر على وجه الخصوص ، وكانت إشارة البدء ذلك الكتيب الشهير الذى كتبه توفيق الحكيم بعنوان " عودة الوعى " :

– القصة الأولى رواها د٠رشوان فهمى ، أستاذ الطب الكبير وصاحب أول برقية أرسلت باسم جامعة الإسكندرية تأييدا لثورة يوليو ، ولما تمضى على قيامها ساعات ،

حتى لقد كاد مدير الجامعة وقتها د. مصطفى عامر أن يحقق معه ! وتوثقت صلته بقادة الثورة إلى حد كبير وقائد الثورة جمال عبد الناصر ، ثم بدأت المتاعب فى عام ١٩٥٩ لأنه رشح نفسه نقيبا للأطباء أمام وزير الصحة ، ثم عام ١٩٦٢ لأنه وقف فى اللجنة التحضيرية (للميثاق) وقال أنه لا يخشى انحراف فرد أو جماعة ، بقدر ما يخشى انحراف الحاكم لأنه يملك سلطات كثيرة .

ثم تجمعت المتاعب عام ١٩٦٥ عندما رشح نفسه للنقابة مرة أخرى ضد أحد الضباط ، وزاره أيامها شمس بدران فى العيادة وطلب منه أن يتنازل فرفض ونجح فى الانتخابات ! وذات يوم وهو نقيب طلب منه د. النبوى المهندس أن ينظم مسيرة للأطباء ، فرفض أيضا قائلا له : خذوا موظفين عندكم واعملوا بهم مسيرة . كل هذا كان يحسب ضده دون أن يدرى بفضل كتاب التقارير ! ولكن السبب المباشر لفصله كان عام ١٩٦٦، وكان بالغ التفاهة !

أقيمت فى قصر العينى حفلة لتكريم الأساتذة المحالين للمعاش ، واستقبال الأساتذة الجدد ، وكان جمال عبد الناصر قد تكلم أيامها عن قصر العينى ، وقال ما معناه إننا نجحنا فى إدارة قناة السويس وفشلنا فى إدارة قصر العينى ، وقام د. عثمان وهبى فى الاحتفال ، وطلب من د. رشوان فهمى كنقيب للأطباء أن يعقب على هذا الكلام ، فنهض وتكلم وأشاد بدور قصر العينى ، وقال أنه لو أعطيت له إمكانيات قناة السويس لأدير بنفس الكفاءة ، ولو أعطيت قناة السويس إمكانيات قصر العينى لتوقفت الملاحة.

وكان موجودا د. حسين بهاء الدين أمين الشباب فى ذلك الوقت ، ود. النبوى المهندس وزير الصحة ، وكلاهما كان عضوا فى التنظيم السرى ، وقال له د. المهندس أنه لن يبلغ عن هذا الكلام ، ثم أسرع وبلغ ، وقال له : لو ما كنتش بلغت كان حسين بهاء الدين ح يبلغ .. وأنا وزير وأخاف على مركزى ، لكن ، من الذى قال أن حسين بهاء الدين لم يبلغ هو الآخر ؟ وكان نصيب د. عثمان وهبى الطرد لأنه صفق لكلام د. رشوان ، أما د. رشوان نفسه ، فتوالت العقوبات : فرضت عليه الحراسة ، وفصل من الاتحاد الاشتراكى ، ثم من نقابة الأطباء ، ثم من الجامعة !! وأعقبت المجلة هذه القصة بكاريكاتير لأستاذ يقول لمعيد بكلية الزراعة : أنا رأيى يابنى بلاش تعمل رسالتك عن الكوسة بعدين تسببلك مشاكل كتير !!

كان رصيد الرجل فى بنك مصر ، عند فرض الحراسة مدينا بمائة جنيه بضمـــان مرتبه ، وبعد الحراسة كان يعود إلى البيت ليلا فيجد رسائل دسها أصحابها من تحـــت الباب ، بداخلها مبالغ مالية ٠٠ جنيهان وثلاثة وأربعة ٠٠ مع كلمـــات تشجيـــع مـــن ممرضات وتمورجيات ! أما الأطباء فجمعوا من أنفسهم مبالغ أكبر ، وأنشأوا له العيادة التى يأكل منها ، وقد عاد إلى الجامعة ٠ ولكن المشكلة ما تزال قائمة ، وهى : كيـــف نضمن ألا يتكرر ما حدث ؟ إن الخوف آفة أى مجتمع ، وهو بالنسبة للجامعة كارثة !

- القصة الثانية رواها د٠ سعد عصفـــور أســـتاذ القـــانون الدســـتورى بجامعـــة الإسكندرية الذى بدأت حكايته من وقت مبكر إبان أزمة مارس ١٩٥٤ وصراع السلطة الشهير بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، وفى تلك الأيام كتب الرجل مقالا بجريدة (المصرى) تحت عنوان (الديموقراطية الحقة أو الجمعية التأسيسية) ودعا فى هـــذا المقال إلى ضرورة الرجوع إلى الشعب وانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا يحقـــق رغباته ، حتى لا يوضع دستور من أعلى يفرض عليه ٠ وبعد هذا المقال صدر قـــرار بفصل جماعى لحوالى ٣٧ أستاذا ، كان ١٢ منهم من جامعة الإسكندرية ٠

ومرت على د٠ سعد ، وفقا لما قال أيام سوداء ، وعزت عليه لقمة العيش فـــترة طويلة ، وخضع لمراقبة شديدة ، ولكن يبقى السؤال عن ضمانات المستقبل ؟ هنا رأى الدكتور أنه أسوة بالقضاء ، يجب أن يؤمن عضو هيئة التدريس على رســـالته ، بـــأن ينص على عدم جواز مساءلته جنائيا أو مدنيا عن الآراء التى يبديهـــا والتـــى تتصـــل رسالته العلمية ٠ كما أنه لا يجوز أن يقبض عليه أو تتخذ إجراءات جنائية ضده (فى غير حالة التلبس) إلا بعد أخذ موافقة من مجلس الجامعة المختص ، وذلك تحقيقا لمنع أى اتهام كيدى قد يكون مرده إلى تدبير سياسى انتقامى ٠

وعلى صفحات جريدة الشعب بتاريخ ١٠/٢٣/ ١٩٨٤ تحقيق صحفى لطلعت رميح عن الحرس الجامعى ، بدأه بتصوير كاريكاتيرى لإجراءات أمنية مشددة وكأن الجامعات فى حالة حرب !! وكان من أعضاء هيئة التدريس الذين استطلع رأيهم د٠ طـــه وادى الأستاذ بقسم اللغة العربية بآداب القاهرة الذى قال أن الجامعة ليست مصنعا أو مؤسسة تجارية تحتاج إلى فرق من الأمن لحراستها ، وخاصة إذا كانت هذه الفرق من الأمـــن

ترتدى الزى المألوف لرجل الأمن ، ولكن الجامعة بحاجة إلى قدر من الرجال المعاونين فى الإدارة .

أما د. عاطف البنا الأستاذ بحقوق القاهرة فقال أن الحرس الجامعى يجب أن يحدد دوره بوضوح ، ويقتصر على حراسة المبانى والمنشآت الجامعية كالمعامل وغيرهـا ، بحيث لا يتدخل فى غير ذلك من مجالات العمل الجامعى كالنشـاط الطلابـى وخلافـه ، وينبغى أن يكون الحرس تابعا للجامعة وتحت إشرافها المباشر ، وليس تابعا للداخلية ، كما هو الحال بالنسبة لحرس مجلس الشعب الذى هو تابع لرئاسة المجلس .

وتذهب صحيفة الأحرار فى عدده الصادر فى ١٩٨٦/١٢/٨ إلى أن أجهزة الأمن - وبخاصة مباحث أمن الدولة - تضاعف أعداد الطلاب الذين يعملون فى كتابة التقـارير عن زملائهم وأساتذتهم ، ورصدت لهؤلاء الطلاب المكافآت المجزية ، بـل إن بعـض الطلاب من " كتبة التقارير " أصبح له عائد شهرى من جراء هذه الوظيفة . والسـؤال الذى طرحه كل من " لطفى عبد اللطيف " و" ليلى بيومى " فـى تحقيقهمـا الصحفـى بالجريدة عن هذا الموضوع هو : لماذا تفشت هذه الظاهرة بين الطلاب فى الجامعـات اليوم ؟ وكانت هذه هى الإجابة :

العامل الأول ، يتعلق بالنظام السياسى الحاكم ومحاولاته لاجتذاب طلاب الجامعـة - الفئة المثقفة فى المجتمع - إلى جانبه وكسب ودهم ومساندتهم .

الثانى ، محاولات الحزب الحاكم أن تكون له كوادر طلابية داخـل الجامعـة لضـرب الاتجاهات السياسية والفكرية الأخرى .

الثالث ، الأمن وعلاقته بالجامعة ، فبعد فـرض الحـرس الجـامعى عقـب أحـداث ١٩٨١أصبح الأمن يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة داخل الجامعة : شطب الطـلاب ذوى الاتجاهات السياسية المعارضة ومنعهم من الترشيح للانتخابات - منع إقامة النـدوات السياسية والفكرية - الاعتراض على تعيين بعض المعيدين بسبب انتماءاتهم السياسية غير المرغوب فيها .

وأكد " عصام سلطان " الرئيس السابق لاتحاد طلاب جامعة القاهرة أن ظهور هذه النوعية من الطلاب الذين قبلوا أن تمتهن كرامتهم بهذا الشكل جاء نتيجة عنصر التهديد الذى يقوم به رجال الأمن داخل الجامعة ، فأولا يستغل رجال أمن الدولة أى خطأ يقع فيه الطالب ثم يبدأون فى مساومته مقابل التغاضى عن هذا الخطأ فيطلبون منه فى البداية معلومات عامة عن بعض زملائه ويتدرج الأمر إلى أن يصبح طالبا بدرجة " مخبر سرى " .

وأشار بعض الطلاب إلى استغلال الأمن لفقر عدد من زملائهم لتجنيدهم ، فمثلا يستغلون حاجة الطلاب إلى دخول المدينة الجامعية نظرا لارتفاع أسعار الشقق المفروشة وارتفاع مستوى المعيشة عموما خارج المدينة ، ففى المدينة لا يدفع الطالب أكثر من عشرة جنيهات نظير الإقامة وتناول ثلاث وجبات ، فى الوقت الذى وصل فيه السرير فى الحجرة المفروشة إلى ٣٥ جنيها غير مصاريف الطعام . هنا يجد الأمن ضالته فى حاجة الطلاب الذين لم تنطبق عليهم شروط المدينة ويقوم بإدخالهم ثم يطلب منهم ما يشاء عن زملائهم !

وتتكرر الإشارة إلى هذه القضية الخطيرة على صفحات جريدة العربى فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/١١/٣٠ فى تحقيق ل " حمدى سلام " فأشار إلى حديث لأحد طلاب المدينة الجامعية بعين شمس القلائل الذين قبلوا الحديث فى الموضوع ، حيث سبق لآخر أن قال :" إحنا ما صدقنا نسكن فى المدينة ومش ناقصين تقارير أمنية " ، أما الثانى فقال : أن التقاريرر اليومية التى يرفعها مشرفو المدينة لحرس المدينة وحرس الجامعة تكون تفصيلية لدرجة أنها تصف أدق تحركات الطلاب ، بل ويصل الأمر إلى عمل مفاتيح للغرف وتفتيشها أثناء وجودهم فى الكلية أو فى الأجازات !

وأضاف آخر بأن كتابة التقارير لم تقتصر على المشرفين وجنود الحرس ، بل أصبح الحرس الجامعى يجند طلابا فى كل مبنى للمساعدة فى كتابة التقارير عن زملائهم فى مقابل مزايا متعددة يحصلون عليها . وأجرى المحرر أحاديث أخرى ، معظمها يدور حول أن التقارير الأمنية لها دور كبير فى تسكين الطلاب ومتابعة إقامتهم فى المدينة .

وفى الثالث عشر من يناير ١٩٨٧كتب " صلاح بديوى " فى جريدة الشعب تحقيقا صحفيا عن مظاهرات ضخمة شهدتها جامعة الزقازيق ، كانت البداية أسبابا طلابية تتعلق بامتحانات كلية التجارة ، ثم تطور الأمر إلى أن تحول الخلاف إلى مظاهرة ، تحولت بدورها مثل كرة الثلج إلى تحرك طلابى ضخم يصل إلى آلاف خاصة عندما تدخلت قوات الأمن واقتحمت حرم الجامعة بناء على طلب من رئيس الجامعة د٠ محمد عبد اللطيف ، حيث اشتعل الموقف ، وظهرت عربة مصفحة ، وقنابل مسيلة للدموع وقنابل دخان والبنادق الآلية ، ثم إذا بهتافات الطلاب تتحول إلى هتافات سياسية !وأمرت نيابة أمن الدولة بحبس ٧٣ طالبا حبسا مطلقا ووجهت إليهم تهمتى إثارة الطلاب وتحريضهم على التظاهر خارج الحرم الجامعى ، والاعتداء على المال العام ٠

واحتد د٠ إبراهيم دسوقى أباظة فى تعليقه على هذه الأحداث بوفد ١٩٨٧/١/٢ مخاطبا قادة النظام الحاكم ، أن الطالب الذى لا يتعلم السياسة فى الجامعة لن يتعلم شيئا يفيد منه المجتمع ، فالسياسة هى القناة التى تنقل العلم إلى المجتمع ، ونحن لا نعلم الطلاب إلا ليكونوا صالحين لخدمة وطنهم فى مختلف المجالات العامة ٠ وأكد أن الجامعة فى مصر كانت أكبر منابر الرأى الحر ، وأول مدارس الوطنية الحقة ، ولكم وقفت الجامعة فى وجه الطغيان وتحدت جبروت الملك فؤاد والملك فاروق وصنعت أجيال الرواد الذين طاولوا السماء فى كل علم وفن ، ولم نسمع فى العالم كله عن جامعات عقمت طلابها ضد السياسة إلا فى بلاد يحكمها القياصرة ويسوسها الجهل والتخلف ، وفى مثل هذه البلاد التعيسة تضمر عقول الطلاب وتهوى مداركهم وينصرفون عن السياسة إلى عالم السلبية واللامبالاة ٠

وانتقد " محسن محمد " بشدة الجامعات المصرية متهما إياها بالنفاق والسعى لإرضاء السلطةالحاكمة ٠٠ فى كل العصور ! وكان ذلك بمناسبة قرار مجلس كلية هندسة القاهرة بفصل خالد عبد الناصر ، الذى كان متهما بالاشتراك فى تنظيم " ثورة مصر " لمقاومة الإسرائليين والأمريكان فى مصر ٠ وكان سند المجلس مثيرا للضحك حقا ، ألا وهو أن خالدا تغيب أكثر من أسبوعين ! فكم من أساتذة يغيبون أضعاف هذه

المدة ولا أحد يحاسبهم ، ولكنها عين السخط التى تبدى المساوئا ، وعين الرضا الكليلة عن كل عيب .

وأكد محسن محمد على أننا كلنا دائما مع السلطة .. إذا وجدنا أبناء المسئولين يريدون دخول الجامعة وينقصهم المجموع ويحتاجون إلى درجة أو أكثر منحنا الاستثناءات للرياضيين وأبناء المقاتلين وغيرهم وغيرهم . وإذا رأينا المسئولين يريدون تعيين أبنائهم فى الجامعات ، غيرنا وبدلنا كل القوانين لمصلحة فرد دون خجل وسط عيون جاحظة تعرف الحقيقة ، وقد يمنع الخوف أصحابها من الكلام العلنى ، ولكنهم لا يتوقفون عن الهمس القاتل .

ويلتمس كاتبنا العذر للمسئولين فى مصر ، فما دام أبناء أساتذة الطب يحصلون على الدرجات العليا فى الامتحانات ليصبحوا أساتذة ، فمن حق المسئولين ، وسلطاتهم أكبر وأعلى أن يعينوا أبناءهم فى كل الكليات الجامعية وأن تكون البعثات الدراسية لأبنائهم وأن يضغطوا على جامعات العالم لينالوا درجات الدكتوراه ، وما بعدها أيضا !وفى رأى محسن محمد – سخرية – أن مجلس كلية الهندسة لم يخطىء بقراره طرد أو فصل خالد عبد الناصر ، بل ربما يكون قد أخطأ يوم أصدر قرار تعيين خالد ، إما لأن المجلس كان " ناصريا " يوم التعيين ، أو ظن أن الناصرية هى السائدة والمستقبل لها ، فأسرع يقدم شهادة حسن سير وسلوك وناصرية أيضا !

وإذا كانت الانتخابات للعمادة مظهرا من مظاهر الهامش الضئيل لممارسة الديموقراطية فى جامعاتنا ، لكن ، حتى هذا الهامش ، كان يصادر فى بعض الأحيان ، وهذا أمر استفز كاتبنا الكبير أحمد بهاء الدين مما جعله يكتب فى أهرام ١٩٨٨/١٠/١٧ ناقدا موقف رئيس جامعة عين شمس ، د. محمد الهاشمى من اختيار عميدى الآداب والتجارة ، فعندما أجريت انتخابات العمادة فى الآداب حصل د.سمير نعيم أحمدعلى أكثر الأصوات ، ومع ذلك فقد اختير د. عبد العزيز نوار عميدا وكان ترتيبه الثانى مكرر . والأدهى والأمر أن هذا الثانى كان بينه وبين سن المعاش ثلاثة شهور ! وفى التجارة فاز د. عبد المنعم راضى ، وكان عميدا بالفعل وقت إجراء الانتخابات ، فاختار رئيس الجامعة الفائز الثانى وهو د.إسماعيل العوامرى عميدا ،

صحيح أن قانون الجامعات يعطى لرئيس الجامعة الحق فى اختيار أحد ثلاثة من الحاصلين على أعلى الأصوات " ولكن الحق القانونى فى هذه الحالة ليس " هدية " لرئيس الجامعة ، ولكن كى يستخدم لحكمة علمية أو قومية أو أخلاقية ، وليس لمراعاة الصداقات والاستجابة للتوصيات "!

ولا نريد أن نقول " كتب" د. الشافعى البشير ، وإنما " صرخ " فى مقال بعنوان (العدالة فى جامعاتنا) بعدد الشعب فى ١٩٩٦/١١/٨، بأنه بعد أن كانت هناك لجنة لإعداد مشروع قانون جديد للجامعات فى عهد د. سرور ، كان ينحو نحو مزيد من الديموقراطية ، إذا بنا نفاجأ بهجمة تتارية على الهامش الضئيل الموجود فيلغى مبدأ اختيار العمداء بالانتخاب ويصبح بالتعيين ، مع أن المطلب العام كان يريد أن يصبح اختيار رئيس الجامعة بالانتخاب !

ويندد د. الشافعى بما صار على يد العهد الحالى - وقت كتابة المقال - فى التعليم ، حيث شددت وزارة التعليم قبضتها على العمداء ورؤساء الجامعات وأساتذتها وخنقت أصوات صفوة هذا البلد فى نواديها التى كانت تجرى انتخاباتها بحرية ونزاهة ، وتفرز قيادات علمية وفكرية وسياسية عظيمة تقف إلى جانب الدولة فى أزماتها وتعبر عن الرأى العام فى القضايا القومية بروح علمية وفكرية وقومية يتردد صداها فى المجتمع الدولى ، فيقال إن شعب مصر يعترض على كذا وكذا ، لأن صفوة أساتذة الجامعات تقف تلك المواقف المشرفة تعبيرا عن القاعدة العريضة لأساتذة الجامعات ، بل وشبابها من الطلاب المتعطشين للإسهام فى القضايا الوطنية والقومية .

ويتحسر كاتبنا على ما صار عليه الحال بعد ذلك حيث تثور المشكلات والأزمات فى قضايانا الملحة القومية ، ثم لا نسمع صوتا للصفوة العلمية والفكرية الجامعية بنفس القوة التى كان يمثلها المؤتمر العام لنوادى أعضاء هيئة التدريس عن طريق حل مجالس إداراتها المنتخبة وتحويل رؤساء مجالس إداراتها إلى مجالس التأدب بسبب مواقفهم الاعتراضية والإصلاحية ، مثلما حدث لرئيس نادى جامعة الزقازيق د. محمد عبد الله ، ورئيس نادى جامعة قناة السويس د. سعيد سلامة ، ووصل أمر الكيد لهذا الأخير إلى درجة عزله من الوظيفة ، ثم أنصفته المحكمة الإدارية العليا بإلغاء ذلك

القرار الظالم ، وأنصفه مجلس تأديب الجامعة فى باقى الاتهامات الكيدية ، إذ أصدر حكمه فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٦ ببراءته من إحدى عشرة تهمة نسبت إليه ظلما منذ أربع سنوات .

ويتساءل د. الشافعى ، ونتساءل معه ، هل هذه هى العدالة داخل الجامعة ؟ التربص بالقيادات الجامعية الممثلة خير تمثيل لأساتذتها والنيل منها كيدا وظلما وتخويفا لجمهور أعضاء هيئة التدريس ووأد الرأى الحر داخل الجامعة من خلال حل مجالس إدارات نواديها وإدخالها فى متاهات قرارات وزارة الشئون الاجتماعية والمحافظين ، وتغييب الرأى القومى والوطنى والعلمى عن الساحة الوطنية والقومية المصرية والعربية كما هو حادث الآن ، ونحن فى أشد أزماتنا مع إسرائيل والصهيونية العالمية ومشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية التى كانت نوادينا المنتخبة الحرة تسهم فيها بالخبرة العظيمة ؟

وفى الحديث الذى أجرته سناء السعيد مع د. مفيد السابق الإشارة إليه سألته : لماذا لا يكون الانتخاب هو الطريق الطبيعى لاختيار العميد ؟ فأجاب : أن الجامعة فى مصر جربت النظامين .. حتى سنة ٧٢ كان العمداء بالتعيين ، وقبل الثورة كان العمداء كلهم بالتعيين . وفى سنة ٧٢ طبق نظام الانتخاب وسارت العملية فى السنوات الأولى على ما يرام ، لأنه روعى فى الانتخاب ، الأكبر سنا والأكثر قدرة ، ولم تدخل العملية فى حساسيات شخصية ، ولكن مع تطورها ونموها أدت إلى صراعات شديدة ، وكنا نأتى قبل الانتخابات ونرى المجلهات بين الأطراف والمنشورات المطبوعة التى وصلت إلى حد تناول الأعراض مع الأسف ومنح الوعود الزائفة ، كأن يقول أحدهم " إذا انتخبتمونى سأترك لكم الحبل على الغارب تعملوا اللى أنتم عايزينه وتهيصوا " !!أى أنه يعد بمزايا تخالف القانون .

هنا سألته المحررة عما إذا كان الانتخاب شرا دائما ؟ فنفى ذلك بالطبع ، فلكل نظام مزاياه ، فكان أن سألته عما جعل الدولة تتراجع عن نظام الانتخاب ؟ فأجاب : السبب هو المساوىء التى حدثت فى التجربة التى طبق فيها الانتخاب وبعض الكليات الكبيرة ، حدثت فيها مآس . وهنا قالت المحررة أن التعيين سيفرض على العميد تلقائيا أن

يوجه ولاءه للسلطة وليس للمؤسسة الجامعية . لكن الوزير أكد أن لا هيمنة للسلطة ، ولو أحسن اختيار الفرد فإن التعيين يكون وسيلة جيدة ، لأن هذا موظف تنفيذى لا تمثيلى . إنما خطورة التعيين تكمن فى الوسائل التى يمكن بواسطتها اختيار العميد الأفضل ، فالتعيين - على مزاياه - فيه صعوبة اختيار النوعية المطلوبة . وأقر الوزير بصعوبة التعيين ، فاختيار عميد للحقوق مثلا أيام كان رئيسا لجامعة القاهرة سهل ، ولكن كيف يختار عميدا للطب البيطرى ، مثلا ، وهو لا يعرف من هم أفضل العناصر ؟ !

وفجر " أحمد حسان " على صفحات الأسبوع ، بعددها الصادر فى أول ديسمبر ١٩٩٧ ، موضوع التدخل السافر للأمن فى انتخابات الاتحادات الطلابية ، على أساس أن هذا التدخل السافر يسلب إرادة الطلاب وينثر حولهم أجواء قهر ، يصعب معها أن نطالبهم بعد ذلك بأن يشاركوا بكفاءة واقتدار فى الحياة العامة ويتحركوا ضمن كتيبة لمواجهة الإرهاب والتطرف . وساق المحرر عددا من الشواهد المؤسفة حقا :

فقد نقلت إلينا أخبار الحوادث محاولة انتحار قام بها أحد الطلاب المرشحين للاتحاد الطلابى لرسوبه فى الانتخابات التى شهدت مذبحة من الشطب واسعة النطاق للطلاب المرشحين فى معظم الجامعات حيث بلغت فى جامعة القاهرة أكثر من ١٢٠٠ طالب ، وعزف الكثير من الطلاب عن المشاركة فى الانتخابات .

ويقول شفيق عبد الله بكلية التربية بجامعة طنطا أنه تم شطب ١٨٠ طالب بالكلية واقتصر القبول فى هذه الانتخابات على الطلاب " المأجورين " الذين يعملون مع حرس الجامعة ، على الرغم مما هو معروف عنهم من ميوعة وخلاعة وسوء خلق ، تم اختيار هؤلاء ، وشطب طلاب التيار الإسلامى المعتدل ، وختم الطالب حديثه بدعائه : " اللهم أشكو إليك ضعف قوتى وقلة حيلتى وهوانى على الناس " !

وقال طالب آخر من نفس الكلية " عمر عبد الخالق " بالفرقة الرابعة ، أنه تم شطب اسمه وغيره بدون وجه حق ، لقد كان رئيسا لاتحاد الطلاب فى المرحلة الثانوية ، فضلا عن اشتراكه فى مسابقات وأنشطة مختلفة ، لكن يبدو أن هذا لم يشفع له ،

وعندما ذهب الطالب إلى عميد الكلية يسأله تفسيرا أحاله على الحرس على أساس أنه بيده الكلمة !! ويتساءل الطالب : بالله عليكم أنا فى حرم جامعى مدنى أم فى مؤسسة خاضعة لوزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة ؟ أين أمارس أنشطتى وهواياتى ؟ أين أعبر عن طاقاتى الكامنة داخلى ؟ أألجأ إلى العنف والإرهاب لآخذ حقى ؟ أم أكون عميلا للأمن وجاسوسا على زملائى حتى يرضى عنى الأمن ؟ !!

ومن رأى د. فاروق إسماعيل رئيس جامعة القاهرة أن تجرى الانتخابات فى مقر خارج الجامعة ويشرف عليها الطلاب أو القضاء لأن انتخابات اتحاد الطلاب وفقا لخبرته تتسبب فى إحداث فجوة مصطنعة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، وقد تم الحكم ل١٤٠ طالبا بعد شطبهم عندما لجأوا للقضاء ، والجامعة لاتتوانى عن إصدار قرار بإعادة الانتخابات فى اليوم التالى .

ونفى د. حسن غلاب رئيس جامعة عين شمس حدوث عمليات شطب فى الانتخابات !!لأن كل الاتجاهات - كما يقول - كانت موجودة وممثلة فى ترشيحات الطلاب بكليات التجارة والحقوق والتربية ، إلا أنهم انسحبوا وادعوا أنهم شهداء الشطب . ويرى د. غلاب أن من حق الكلية الشطب طبقا للشروط الواجب توافرها . وأضاف رئيس الجامعة أنه لا يهمه من يأتى ومن أى تيار ، لكن من حقه أن يمنع أى منازعات حزبية ! ونفى التدخل الأمنى وقال أن الذين رفعوا قضايا ضد شطبهم ٣١ طالبا من كلية التربية ، تم الحكم لصالح أربعة فقط منهم . والحق أن حديث سيادة رئيس الجامعة يثير علامات استفهام كثيرة عن مدى اقترابه من حقيقة مشهورة ومعروفة ألا وهى التدخل الأمنى فى انتخابات الاتحادات الطلابية .

ويتكرر الأمر عند كل انتخابات طلابية ، ففى عددها الصادر فى فى ١٩٩٨/١١/١٣ تنشر الشعب تحقيقا صحفيا ل" محمود سلطان " يعرض فيه لصور متعددة من عمليات الشطب العشوائى والتدخل الأمنى والتزوير فى الانتخابات ، وعندما استطلع رأى د. عاطف البنا الأستاذ بكلية الحقوق أكد على أنه لا ينبغى التعميم ، ويرجع المشكلة إلى سوء اللائحة الطلابية نفسها ، فهى تسمح باستبعاد بعض الطلاب لأسباب واهية مثل استبعادهم بسبب إحالتهم إلى التحقيق ، رغم أن الأصل أن المتهم برىء حتى تثبت

إدانته ، وتتم فعلا إحالة طلاب إلى التحقيق فقط لمنعهم من المشاركة فى الانتخابات ، واستبعاد من وقع عليه جزاء ، وهذا يجب ألا يحدث لأننا هنا نوقع جزائين على فعل واحد بالمخالفة للقانون ، خاصة إذا كان الجزاء بسيطا مثل فصل الطالب أسبوعا أو إنذاره ، هذا فضلا عن التدخل المعروف والمتكرر من بعض الحرس الجامعى فى العملية من بداية الترشيحات ، وهذا أمر خطير جدا .

وفى تحقيق لكل من " محمد طرابية " و " أشرف البهى " فى جريدة الميدان ، بعددها الصادر فى ١٩٩٨/١٢/٢٢ ، بعنوان : (الطلاب يعتبون على الدكتور مفيد شهاب ، وعدتنا بعدم تزوير الانتخابات .. ولم تنفذ وعدك) ، ومما جاء فيه ، حديث للطالب " بدوى أحمد محمود " بالفرقة الرابعة بكلية الزراعة ، قسم البساتين ، جامعة الزقازيق ، قال فيه أن جميع طلبة وأساتذة وموظفى وعمال الجامعة فوجئوا يوم الأربعاء ٩ ديسمبر ٩٨ بمجموعة كبيرة من قوات الأمن تقتحم الحرم الجامعى وتضم ٦ بوكسات و٣ سيارات أمن مركزى ، ومعها ما يزيد على ٣٠ ضابطا وتحاصر جميع الكليات وتمركزت حول كليتى الزراعة والطب البيطرى بعد ايام قليلة من الصدامات بين الطلاب وإدارات الكليات ، وحدث العديد من المهازل فى الانتخابات الطلابية ، " رغم أننى أؤكد ومعى جميع طلاب الجامعة أن الانتخابات لم تجر فى أية كلية ، وكل الاتحادات التى تم تشكيلها جاءت بالتعيين وليس بالانتخاب ، باستثناء كلية واحدة هى كلية الطب وتمت فى دفعة واحدة أما باقى الدفعات فم تتم بها انتخابات .

وتعقيبا على ما رواه المحرران عن حوادث فصل واعتقال وشطب ، طالب " خالد محيى الدين " زعيم حزب التجمع ، بتبنى قضية هؤلاء الطلاب والدفاع عنهم مؤكدا على ضرورة تكاتف كل القوى السياسية والشعبية لتكون بمثابة أداة ضغط على الحكومة وكل الجهات المسئولة للتوصل إلى حل لتلك القضية . وأكد خالد أنه ضد أن يقوم أى مسئول بالحجر على فكر أى شخص يرغب فى ممارسة حقه الدستورى الذى كفله الدستور . كذلك أكد أن هؤلاء الطلاب لم يمارسوا الإرهاب وإنما يمارسون حقهم الدستورى بالطرق السلمية وهو حق ديموقراطى وقاعدة ديموقراطية سليمة ..

أما د. حسن همام أستاذ الاجتماع (لم يذكر المحرر فى أى جامعة ؟) أول رئيس اتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة من عام ٥٨ - ٦٢، فقد أبدى أسفه لما يجرى حاليا فى الانتخابات الطلابية ، ويقول أن العملية تحصيل حاصل ، فمندوب الأمن بالجامعة يمنع الطلاب الحركيين والمنتمين بحجة أنهم جماعات تخريب ، فكيف حكم عليهم ؟ ويطالب بأن يترك هؤلاء للوائح الجامعية ، وإذا خرج عن التقليد الجامعية يقدم للتأديب . ووصف الاتحادات القائمة بأنها وصمة عار فى جبين الحركةالطلابية " فهم الاتحاد الآن سرقة الفلوس .. حفلات هابطة تحضرها الشلل . موائد إفطار يحضرها الموظفون ليس فيها ما يوحى بأن الاتحاد فعل شيئا حتى تكافئهم " .

وعن أثر كل هذا على الشباب أكد د. همام أن الشباب أصبح غير منتم وغير بناء ، حتى الطلاب الذين يرشحهم الحزب الوطنى . كما يؤدى هذا إلى تهميش حياتهم الاجتماعية وعدم تحملهم المسئولية ، ويؤدى أيضا لكثرة المرتزقة داخل الشباب وعدم إيجاد كوادر شبابية ، كما يؤدى إلى إيجاد التطرف .

وفى نهاية هذا الجزء لا يسعنا إلا أن نشير إلى عدد من الأفكار التى نرجو أن تنير الطريق أمام هذه القضية الشائكة :

ففى مؤسسات التعليم وخاصة الثانوى والعالى والجامعى ما يزيد على الخمسة مليون ، ما بين طالب ومعلم ، وهؤلاء جميعا هم من خيرة أبناء الأمة ، ينفعلون بهمومها وبآمالها وبمشكلاتها وبطموحاتها ، ولا يمكن لهم أن يطمئنوا إلى تكونهم تكوينا سليما إلا إذا تدربوا على ممارسة الديموقراطية ، والتى من أحد مظاهرها ، حرية إبداء الرأى فى قضايا الأمة المتعددة بالأسلوب القائم على الحجة والبرهان والمناقشة العقلانية والكلمة الطيبة ، حتى ولو جاءت النتيجة متجهة إلى ناحية معاكسة للرأى الرسمى . أما إذا تم بغير ذلك ، أى بأدوات عنف ووسائل تخريب وتدمير ، فلا تهاون فى مصلحة الأمة ولابد من الوقوف بحزم وحسم أمام هذه المحاولات ، على أن يكون الموقف منها نتيجة تحقيقات دقيقة وأمينة مصحوبة بالضمانات الديموقراطية المعروفة ، لا مجرد تقارير أمنية .

ثم إن القول بأن عمل عمداء الكليات ورؤساء الجامعات عمل تنفيذى لا تمثيلى بحيث لا تكون هناك ضرورة لانتخابهم ، يحتاج إلى المراجعة والمناقشة ، فهناك استقلال مفروض للمؤسسات الجامعية ، مما يحتم عليها الاعتماد على الفكر الجامعى الخاص بأعضائها وبالتالى فحتى يكون التنظيم مصنعا لإنتاج الفكر المستقل لابد للقائم بالعمل أن يكون معبرا خير تعبير عن أفراد المجتمع الجامعى ، والحكومة نفسها ، مفروض أنها جاءت نتيجة انتخابات شعبية ، وكذلك رئيس الدولة ، فهو يمثل رأى الأمة ، ولكنه ، إذا كان راسما وموجها للسياسة العامة ، إلا أنه فى نفس الوقت يرأس السلطة " التنفيذية " فصفة التنفيذ ليست مستقلة فى كل الأحوال عن صفة التمثيل .

إن السياسة هى أمر تدبير الأمة ، فكيف توضع العراقيل أمام من هم مربون للكوادر العليا التى ستتخرج لتقود كافة الأعمال فى قطاعات الخدمة والإنتاج ؟ وكيف توضع العراقيل أمام الطلاب أنفسهم ، ثم يطلب منهم بعد ذلك إبداء الرأى فى الانتخابات العامة ، إذا كانوا لم يمارسوا الصورة السوية الحرة لها فى حياتهم الجامعية ؟

البحوث المشتركـــــــــــــة :

يرتبط البحث العلمى ارتباطا وثيقا بالتعليم ، فكلاهما نتيجة للآخر ، إذ لا يتصور أن يكون هناك بحث علمى ما لم يكن هناك تعليم ، ليس أى تعليم وإنما تعليم جيد يدرب نفرا من المتعلمين على التفكير العلمى المنهجى بقواعده ومقوماته المعروفة ، ويعتبر البحث العلمى هدفا مهما للتعليم ، فليست مهمة التعليم نقل الثقافة القائمة فقط إلى الأجيال الجديدة وإنما نقدها وتطويرها كما ألمحنا إلى ذلك عدة مرات ، وأمر كهذا لا يتأتى إلا ببحث علمى . وعملية التعليم نفسها تحتاج إلى التجديد والتحديث بصفة مستمرة من حيث أهدافها وطرائقها وبرامجها ، وهذا أيضا أمر لا يتم إلا ببحث علمى .. وهكذا

لكن البحث العلمى ليس عملية محايدة تماماعلى الرغم مما يحاط بها عادة من تأكيد على ذلك ، فنحن ، شئنا أم لم نشأ نتأثر فى اختيار الموضوعات ، وفى تفسير

النتائج بما نحمله من مذاهب ومعتقدات ، وفضلا عن ذلك فالبحث العلمى يرتبط بقضايا المجتمع ومشكلاته ، لكن ماذا لو استغل البحث العلمى فى مجتمع من أجل أهداف " أمنية " تخص مجتمعا آخر ؟ إن أساليب التجسس لم تعد بأشكالها التقليدية المعروفة ، وإنما أصبحت هى كذلك متطورة تتخذ شكلا علميا ، خاصة أن " الأمن " لم يعد متصلا فقط بالبيانات الخاصة بالمعدات العسكرية والمواقع الهامة ، إنه يتصل بآراء الناس ومشاعرهم واتجاهاتهم وعاداتهم ، ومسائل مثل هذه لا تكشف عنها أساليب التجسس التقليدية ، مما استتبع أن يجىء البحث العمى نفسه طريقا مهما من طرق التجسس على الآخر .

وفى أوائل الثمانينات أثارت مجلة الأهرام الاقتصادية هذه القضية نتيجة إجراء بحوث عن طريق علماء مصريين عن قضايا تخص المجتمع المصرى لحساب مؤسسات أمريكية أو بتمويل منها ، مما اعتبره كثيرون أمرا يهدد الأمن المصرى ويعد محاولة لاحتواء العقل المصرى ، إلى الدرجة التى جعلت المجلة تشبه هذا الاتجاه بأنه " وصف مصر بالأمريكانى " أى أنه شبيه بمشروع " وصف مصر " الذى تم عن طريق الحملة الفرنسية ، مما كان له أثره فى لفت أنظار الاستعمار الأوربى إلى أهمية غزو مصر واستعمارها .

وفى عدد الأهرام الاقتصادى رقم ٧٢٥ الصادر فى ١٩٨٢/١٢/٦ مقال للدكتور أحمد عبادة سرحان بعنوان (البحوث المشتركة وضرورة تطويعها للشروط المصرية) أشار فيه إلى عدد من المقالات السابقة حول نفس الموضوع ، وهو يأخذ على الاتجاه العام لما نشر بأنه يصور البحوث المشتركة وكأنها جميعا شر ، وأن أمرها خطير على أمن مصر . ويؤكد كاتبنا أن عددا كبيرا من هذه البحوث المشتركة هى بحوث هادفة كما أنها قد اختيرت لما لها من أهمية كبيرة لخطة التنمية ، بالإضافة إلى أثرها الواضح والكبير فى تنمية القدرات البحثية ، كما أن الكثير من هذه البحوث قد تم بعقول وأفكار مصرية ولم تدخل الخبرة الأجنبية فيه إلا لتقديم المشورة والخبرة . وبالنسبة لما كتب عن أن بحوثا قد سارت فى غير هذا الاتجاه، فالدكتور سرحان يؤكد أن هذا استثناء لا قاعدة ، وقد تكون هناك مبررات أو ظروف دفعت القائمين عليها لاتخاذ هذا الإجراء .

ومن الأمثلة التى ساقها د٠سرحان ردا على اتهام وجهه د٠محمود عبد الفضيل للبحوث المشتركة ما يتصل بمعهد البحوث والدراسات الإحصائية بجامعة القاهرة والذى كان د٠سرحان يشرف عليه ، فقد كان المركز القومى للإحصاءات الحيوية بالولايات المتحدة فى سبيل إجراء دراسة مقارنة عن أطوال وأوزان الأطفال من سن ٦-٨ ورأى إجراء المقارنة مع دولتين ناميتين إحداهما بآسيا وهى الهند والأخرى بإفريقيا وهى مصر ، وتم الاتصال بالمعهد فى هذا الخصوص ، وكان المعهد فى ذلك الوقت متصلا بوزارة الصحة لإجراء دراسة عن الحالة الصحية لتلاميذ المدارس ، فوافق المعهد على الاشتراك فى الدراسة المقارنة على أن تكون جزءا من الدراسة العامة ويتم تمويلها بالكامل عن طريق المركز القومى للإحصاء الحيوى ويتم تصميم البحث وتنفيذه وتحليله بالكامل بواسطة المعهد ووزارة الصحة وأن يحصل المركز المذكور على النتائج النهائية فقط ٠

وقد كان ، وتم ذلك كله ، وكان البحث يعتبر من أوائل البحوث (بل ربما الأول) الذى تعاونت فيه الجامعات مع وزارة الصحة ، ولم يكن للجانب الأمريكى أى إشراف على المشروع من أى نوع ، وكانت علاقته به هى مراجعة كشف الحساب السنوى الذى يقدمه المعهد لهم للتأكد من مطابقة بنود المصروفات لما هو متفق عليه فى الميزانية ، وقام المعهد بنشر كافة نتائج الدراسة عن الحالة الصحية للتلاميذ وبذلك فقد أمكن الاستفادة من الأموال الأجنبية للقيام ببحث هام وضعت نتائجه أمام وزارة الصحة لاستخدامه فى تخطيط الصحة المدرسية ، كما تم التوصل إلى المقاييس المعيارية للتلاميذ فى السن المذكور ٠

ولعل المقال الذى كتبه د٠حامد ربيع فى الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٣٣ الصادر فى ١٩٨٢/١٢/٣١ من أخطر ما كتب فى هذا الشأن ، ويتبين لنا هذا من هذه الحقائق التى وضعها أمام القارىء :

- أول هذه الحقائق الرغبة الثابتة فى معرفة مصر من الداخل وتحليل خصائص منطقها وأسلوب التعامل مع عقليتها وعقلية قياداتها السياسية والفكرية ، هذه المعرفة

لا تعود إلى الأمس القريب ، ولا تبدأ فقط مع الحملة الفرنسية وكتاب وصف مصر ، ففى عهد على بك الكبير فكرت فرنسا فى مد نفوذها إلى وادى النيل والتدخل فى هذه المنطقة ، ومن هنا أرسلت أحد ابنائها واسمه " سافادى " عاش فى مصر ثلاثة أعوام أرسل خلالها مجموعة من الخطابات إلى المسئولين تبين لنا كيف كان يتولى هؤلاء الجواسيس جمع المعلومات من منطلق الفضول ظاهريا وحقيقة من منطلق التخطيط الواعى لفهم عقلية هذه البلاد التى يرغبون فى الاستيلاء على خيراتها فعلا .

- ثانيها ، تدور حول طبيعة المخطط الاستعمارى من حيث خصائصه العامة فى التعامل مع مصر . إنه دائما يسير فى خطين متوازيين : خلق الفرقة بين القيادة المصرية والشعب المصرى من جانب وفرض العزلة فى العلاقات بين مصر والدول المحيطة بها من جانب آخر ، وكان محور ذلك دائما التعامل النفسى ، وأمر مثل هذا يمكن إتقانه بمزيد من الدراسة والبحث فى خلايا المجتمع المصرى ونسيج العقل المصرى .

- ثالثها ، أن الاستعمار الذى يعرفه العالم المعاصر ينطلق من مفهوم الاستعمار الجديد ، والاستعمار الجديد يعنى بأبسط الكلمات : خلق التبعية المعنوية . التبعية قديما كانت دائما هى القوة الغاشمة والقهر المادى والعضوى . جيش يأتى فيحتل الأرض المراد استغلالها والحصول على ثرواتها . اليوم هناك أسلحة أكثر فتكا وأقل تكلفة . أسلحة نفسية تواضع العلماء على تسميتها بكلمة الغزو المعنوى . هذا هو مفهوم الاستعمار الجديد .

وفى مقال آخر حول نفس القضية للدكتور حامد ربيع بنفس المجلة بعددها رقم ٧٣٤ الصادر فى ١٩٨٣/٢/٧وبعنوان (دور المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية) يطرح أيضا ثلاث ملاحظات:

- أن من يعهد إليهم بهذه البحوث فى كثير من الأحيان لا يملكون أى معرفة حقيقية بالبحوث الميدانية ، وهم إلى جانب ذلك يمتازون بالسطحية من جانب والغرور من جانب آخر ، وهذا سلاح ذو حدين ، فهو من جانب يجعل المرء يطمئن إلى عدم قدرة

هؤلاء على البحث الحقيقى واكتشاف الحقائق المستترة خلف هذه المعلومات ، ولكن من جانب آخر يصيرون أداة واعية فى يد المخطط الأجنبى الذى يجلس إلىجوار هؤلاء ويستخدمهم كما تستخدم الدمى فى مسرح العرائس ، ويروى كاتبنا أن أحدهم ممن قام بتوجيه بعض هذه الأبحاث وبحضور قنصل مصر العام فى روما فىالشتاء السابق (١٩٨٢) قال له بالكلمة الواحدة : إن بعض ما قام به هؤلاء الباحثون المصريون لا يصلح حتى للنشر فهو مادة تافهة لا ترقى إلى مستوى المادة العلمية !(قيمته إذن فى البيانات والمعلومات التى يقدمها) .

- كذلك فإن استخدام المعلومات أضحى عملية مرعبة من حيث القدرة والفاعلية . لقد ذكر البعض أنه فى عهد عبد الناصر استطاعت المخابرات الإسرائيلية من متابعة عدد علب السردين المنقولة إلى منطقة الإسماعيلية تقدير تطور عدد القوات المصرية المقاتلة فى تلك المنطقة .

- الاستمارة التى تضم المعلومات قد تحتوى من الأسئلة ما لا صلة له بالموضوع ، ويستتر هذا وراء تبرير منهجى يقول إن كل استمارة يجب أن تتضمن مجموعة من أسئلة ضابطة ، أى أسئلة لا تتناول بالتحليل موضوع البحث ولكنها تسعى إلى جمع المعلومات القصد منها التأكد من صلاحية الحالة موضع التحليل للاعتماد على صدقها فى نقل المعلومات .

وفى مقال ثالث للدكتور حامد ربيع بالأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٣٩ الصادر فى ١٩٨٣/٣/١٤ بعنوان (الأمن المطلوب فى سياسة جمع المعلومات) ، ركز على النتائج السيئة التى ترتبت على ما حدث من حيث استخدام البحوث العلمية المشتركة فى جمع معلومات تمس الأمن القومى فى مصر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بحكم العلاقة المعروفة بينهما :

١ - فهناك توجيهات البحث بصفة عامة إلى المشاكل التى تعنى فقط السياسة الأمريكية وليس تلك التى تعنى السياسة المصرية ، ولقد سبق أن طرح الكاتب موضوع تحضير العالم العربى ، فهل نشرت نتائج هذا البحث والذى أنفقت عليه مؤسسة فورد ؟

ولماذا لم تنشر نتائجه أو تتداول حتى كتابة المقال وظلت حبيسة الجدران بين روما وبعض الجهات المسئولة فى الولايات المتحدة ؟

٢ - ثم هناك القدرة على على التأثير على صانع القرار المصرى ٠ جميع علماء تحليل وقياس الرأى العام يسلمون بأن نشر نتائج الاستطلاعات قبل حدوث التصويب يؤدى إلى تشويه الرأى العام وذلك فى المجتمعات المتقدمة ، فما بالنا بما يمكن أن يحدث فى المجتمعات المتخلفة حيث يتميز صانع القرار فى كثير من الأحيان بالأمية السياسية ؟

٣ -ولا يجوز لنا أن ننسى الآثار السيئة عندما يرى العالم النظيف زميله الذى لا ولاء له وهو يرفل فى الذهب ، بينما هو يعانى فى سبيل لقمة العيش معاناة نعرفها جميعا رحيل علمائنا غلى العالم الغربى فى صورة أكثر بشاعة ، وهو لذلك لابد وأن يقود إلى عملية مزدوجة : تلويث نفسى على الأقل لمن يتعاون من جانب وتمزيق نفسى لمن يرفض مثل هذا التعاون ٠